

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

الجلسة العامة ٦٩

الجمعة، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، شغل نائب الرئيس، السيد
هوشيت (لكسمبرغ) مقعد الرئاسة.
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء
أن الجمعية العامة نظرت في البنود الفرعية (أ) إلى (هـ) من
البند ٤٠ من جدول الأعمال في جلساتها العامة ٣٧ إلى ٣٩
المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٣.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

أعطى الكلمة لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع
القرارين A/58/L.22 و A/58/L.35 باسم مجموعة الدول
الأفريقية.

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الطوارئ

مشروع القرار (A/58/L.34)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى
البلدان أو المناطق

مشروعا القرارين (A/58/L.22 و A/58/L.35)

(هـ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مشروع القرار (A/58/L.33)

السيد دوستون (جنوب أفريقيا) (تكلم
بالانكليزية): أتشرف باسم مجموعة الدول الأفريقية أن
أعرض، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٤٠ من جدول
الأعمال بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم
المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق،
مشروع القرار A/58/L.22 المعنون "تقديم المساعدة الإنسانية
الطارئة إلى إثيوبيا"، ومشروع القرار A/58/L.35 المعنون
"تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى ملاوي".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ومن المرجح أن تكون النتائج الطويلة الأجل للكوارث الطبيعية شديدة القسوة على بلد نام فقير مثل ملاوي، وأن تتطلب تعاوناً دولياً للمساعدة في بناء القدرات في مجالات التنبؤ بالكوارث والتأهب لها والرد عليها. ولهذا يستهدف مشروع القرار هذا تعبئة المجتمع الدولي وتشجيعه على مواصلة دعمه الثابت لشعب ملاوي المتأثر بالكوارث الإنسانية.

ويُشير مشروع القرار إلى جميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بالأزمات الإنسانية بما فيها القرار ١٨٢/٤٦ الذي يتضمن مرفقه المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية. واستناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يُسلم مشروع القرار بحق الجميع في التمتع بمستوى معيشي لائق من حيث الصحة والرفاه، بما في ذلك الغذاء، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية اللازمة، والحق في الأمن في حالة انعدام سبل العيش نظراً لظروف لا سيطرة للناس عليها.

ويرحب مشروع القرار بالدور الإيجابي الذي تقوم به حكومة ملاوي في عمليات الإغاثة والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة. ويُشيد مشروع القرار بجهود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن طريق عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة ويطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل تحسين فاعلية هذه العملية.

ويؤكد مشروع القرار أيضاً أهمية تعزيز التعاون الدولي، ويطلب إلى كل الدول أن تساعد ملاوي في مجالات التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ومنع الكوارث والتأهب لها.

وبالإضافة إلى ذلك يطلب مشروع القرار إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم ملاوي في جهودها لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر وسوء التغذية.

يتسم مشروع القرار A/58/L.22، بشأن إثيوبيا، المعروض على الجمعية العامة للمرة الثانية، بأنه بوجه عام نسخة مستكملة من مشروع القرار السابق، ولا يتضمن إلا القليل جداً من الإضافات. ومن بين العناصر الرئيسية في مشروع القرار النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لدعم برنامج تحالف الأمن الغذائي في إثيوبيا الذي يستهدف كسر دائرة الاعتماد على المعونة الغذائية خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة. ونرى أن تنفيذ ذلك البرنامج، بالإضافة إلى البرامج الأخرى الموجودة حالياً والمشار إليها في مشروع القرار، سيمثل طفرة في مواجهة النتائج الشديدة للجفاف المتكرر في ذلك البلد. ونطلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار A/58/L.22، انضمت إلى مُقدميه البلدان التالية: الأردن، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، البرتغال، بوتان، بولندا، تايلند، الدانمرك، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، الصومال، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، قبرص، كندا، الكونغو، لكسمبرغ، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موزامبيق، النمسا، هولندا، اليمن.

وأتشرف أيضاً بأن أعرض مشروع القرار A/58/L.35 المعنون "تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى ملاوي". وهذا مشروع قرار جديد في الجمعية العامة. وقد استلزمته أزمة انعدام الأمن الغذائي الشديدة الناجمة عن سنتين متتاليتين من الجفاف والفيضانات والأمطار الغزيرة، مما أدى إلى عجز شديد في المحاصيل. وقد زاد من تفاقم ضعف المجتمعات المالاوية المحلية الانتشار السريع لمتلازمة نقص المناعة البشرية/فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفقر وسوء التغذية - ولا سيما بين الأطفال، مما يتسبب في زيادة مستويات الاعتماد ويقوض قدرة هذا الشعب على مواجهة الأزمات الإنسانية.

وإضافة إلى البلدان المذكورة في الوثيقة، انضمت الدول التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.34 وهي: ألمانيا، أوكرانيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، سلوفاكيا، سلوفينيا، موناكو، هنغاريا.

ومن دواعي التشجيع بصفة خاصة، أن توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن مشروع القرار توطد مرة أخرى، بل إنه زاد طوال هذه الدورة. وأود، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أعرب عن الشكر لجميع أعضاء الوفود من شتى المجموعات على تأييدهم وانضمامهم إلى مقدمي مشروع القرار.

وبالمستطاع تلخيص الدعم المتزايد لمشروع القرار في عدد من الملاحظات، يتعلق أولها بطبيعة الموضوع. تؤثر الكوارث الطبيعية، بسبب نطاقها، وقوتها، وتواترها، ونتائجها المفاجئة، على جميع الناس في الكرة الأرضية. وبطبيعة الحال، تتأثر البلدان الضعيفة، التي تفتقر في أغلب الأحيان إلى الوسائل الفعالة لتخفيف النتائج الطويلة الأجل لهذه الكوارث في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بأسوأ درجة. بيد أن من الحقيقي أيضا أن البلدان التي حققت مستويات هامة في مجالي التنمية والتصنيع لم تنج هي الأخرى من نتائج تلك الكوارث. لقد شهدنا، من أجل ذلك، وعيا جماعيا متزايدا بضرورة العمل معا من أجل الوقاية والحد من نتائج الكوارث الطبيعية عندما تحدث، فضلا عن العمل بصورة عاجلة على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، على حد سواء.

هذا هو السبب الذي من أجله يكرر من جديد مشروع القرار الذي قدم اليوم إلى الجمعية العامة ضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في جميع مراحل كارثة ما، بداية من مرحلة الإغاثة وحتى مرحلة

ويطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن حالة تنفيذ أحكامه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

وكان مشروع القرار موضوع مشاورات غير رسمية وثنائية. ولهذا أود أن أشكر جميع الوفود التي ساهمت بنشاط في هذه العملية للتوصل إلى نص توافقي.

وبالإضافة إلى قائمة المتقدمين الواردة في مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الدانمرك، ألمانيا، فرنسا، قبرص، لكسمبرغ، مصر، موريتانيا، النرويج.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أبلغتُ توا أن مُقدمي مشروع القرار A/58/L.33 طلبوا إرجاء عرض هذا المشروع إلى يوم الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب لعرض مشروع القرار A/58/L.34 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف والامتياز للمملكة المغربية أن تقدم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن مجموع الدول ١٦٢ المشتركة في تقديمه، مشروع القرار A/58/L.34، المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية" وثمة جانب من مشروع هذا القرار جدير بالذكر بصفة خاصة. فبالرغم من تقديم مشروع القرار أصلا من قبل مجموعة الـ ٧٧ والصين، سرعان ما أصبح من الواضح في أثناء المشاورات غير الرسمية أن توافق الآراء على الصعيد الدولي قد تجاوز مجموعة الـ ٧٧، وأعربت وفود كثيرة تنتمي إلى مجموعات شتى عن رغبتها في تأييد مشروع القرار - وأعلن عدد كبير من الوفود عن رغبتها في الانضمام إلى مقدميه.

الدولي واحترام الآخرين في جوهر أنشطتنا للمساعدة الإنسانية. وهذه هي الرسالة التي أوجهها اليوم.

ولا أستطيع أن أحتتم كلمتي بدون أن أعرب بحرارة عن الشكر لوفد الهند، ولا سيما للسيد بهاغوات بيشنوي، الذي تصرف في هذه السنة، على غرار ما يفعل في كل سنة، بصفته ميسرا ماهرا ومفعما بالحماسة لمشروع القرار بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأناشد الأعضاء، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أن يعتمدوا مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/58/L.22 و A/58/L.34 و A/58/L.35.

نبدأ أولا بمشروع القرار A/58/L.22، المعنون "تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا".

وأود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار A/58/L.22، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: الأرجنتين وإيطاليا وفنلندا وماليزيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.22؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.22 (القرار ٢٤/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/58/L.34 عنوانه "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية".

منذ تقديم مشروع القرار A/58/L.34، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: استونيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود والنرويج.

التنمية، ولا سيما من خلال الاستخدام الفعال للآليات المتعددة الأطراف وتوفير الموارد الكافية.

وكما يوضح مشروع القرار، لا بد أن نعمل على تحقيق المزيد من التعاون الدولي، وبخاصة مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من أجل مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات على منع الكوارث الطبيعية، والتأهب والتصدي لها.

ويركز مشروع القرار أيضا على استراتيجيات الوقاية، والتأهب للكوارث الطبيعية وأنظمة الإنذار المبكر على الصعيدين القطري والإقليمي. ويشجع مشروع القرار أيضا على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد الفضائية والأرضية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها. ويسلم مشروع القرار أيضا بالدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصفته مركزا للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بكاملها من أجل تعزيز الجهود وتنسيقها في مجال الكوارث الطبيعية فيما بين وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وسائر الشركاء العاملين في الميادين الإنسانية.

وأخيرا - وهذا عنصر يتسم بأهمية خاصة - يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يدرس الطرق لزيادة تحسين تقييم الاحتياجات وجهود التصدي، وتعزيز توافر البيانات وأن ينظر في تقديم توصيات في هذا الصدد.

وفي الحقيقة، يتمثل الغرض الوحيد من مشروع القرار في تحسين قدرة الدول، وبخاصة قدرات البلدان النامية، على منع الآثار المأساوية للكوارث الطبيعية، والتأهب لها على نحو أكثر فعالية. وغرضنا - بل ومن واجبنا - أن نساعد في إنقاذ أنفسنا. وتتمثل القضية الأساسية في السؤال الذي طرحه السيد ديدريوت وهو: ما الذي ندين به لبعضنا البعض؟ ولا بد أن تكمن هذه الرسالة من الأخوة، والتضامن

في أديس أبابا قبل ثلاثة أيام بالعمل على إيجاد حل دائم لمشكلة الجفاف أمراً مشجعاً. ونأمل أن يستمر الدعم القيم للمجتمع الدولي كيما يتسنى لنا إنجاز هذا البرنامج.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر للمجموعة الأفريقية ولكل من أبدى تعاوناً من خلال الانضمام إلى مقدمي القرار. وبالمثل، أود أن أعرب عن امتناننا لإيطاليا بصفتها رئيساً للاتحاد الأوروبي، وللولايات المتحدة واليابان والهند وكندا على إسهاماتها البناءة خلال مشاوراتنا الثنائية. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية على ما يقدمه من دعم، ولسعادة السيد جان - مارك هوشايت، الممثل الدائم للكسمبرغ، على القيادة الماهرة التي أبداه في تنسيق عملية القرار.

وإن بلدي ليتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذا القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود الفرعية (أ) و (ب) و (هـ) من البند ٤٠ من جدول الأعمال.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أفهم أنه سيكون من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك (المقرر ٥١٣/٥٨).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.34؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.34 (القرار ٢٥/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/58/L.35 عنوانه "تقديم مساعدة إنسانية طارئة إلى ملاوي".

منذ تقديم مشروع القرار A/58/L.35، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: إيطاليا وتوغو وكينيا ومدغشقر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.35؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.35 (القرار ٢٦/٥٨).

السيدة زيودي (إثيوبيا) (تكلمت بالانكليزية): كان اعتماد القرار المعنون "تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا" بتوافق الآراء للمرة الثانية في الجمعية العامة انعكاساً لتأكيد المجتمع الدولي مرة أخرى على التزامه بالتصدي للأزمات الإنسانية بشكل جماعي. ويسترعي قرار هذا العام انتباه المجتمع الدولي إلى برنامج التحالف من أجل الأمن الغذائي في إثيوبيا، وهدفه الطموح كسر حلقة الاعتماد على المساعدات في غضون ثلاث إلى خمس سنوات.

إن انتشار شلل شعب تعدادده ٥٠ مليون نسمة يعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن الضعف، من براثن الفقر خلال فترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات سيكون مهمة جسيمة حقاً، مما يقتضي الالتزام من جميع ذوي الشأن. وقد دلت الحكومة على التزامها بهذا البرنامج من خلال زيادة الميزانية المخصصة للأمن الغذائي بنسبة ٥٠ في المائة هذا العام. وكانت استجابة المجتمع الدولي خلال الاجتماع الذي عقد

السيد بلويغر (تكلم بالانكليزية): أتشرف بتقديم مشروع قرار هذا العام بشأن أفغانستان في إطار البندين ٢٨ و ٤٠ (و) من جدول أعمال الجمعية العامة. اسمحوا لي أن أسجل من البداية أن ألمانيا تؤيد تماماً بيان الاتحاد الأوروبي الذي ستدلي به إيطاليا لاحقاً بصفتها رئيساً للاتحاد.

يصادف تاريخ مناقشة واعتماد قرار هذا العام بشأن أفغانستان الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق بون. فقبل سنتين، أخذ الأفغان مستقبلهم على عاتقهم، واغتيموا فرصة تاريخية وأهوا حلقة من الحرب الأهلية الوحشية والفقر، وتوصلوا إلى اتفاق بون. وقد مهد هذا الاتفاق لبداية جديدة لأفغانستان من أجل مستقبل أفضل يحمل في طياته إمكانيات الاستقرار السياسي وإعادة البناء الاقتصادي والتنمية السلمية.

وخلال العامين الماضيين، وبدعم من المجتمع الدولي، حققت الحكومة الأفغانية تقدماً مهماً في تنفيذ اتفاق بون وانتشال البلد من الخراب الذي سببته حرب دامت أكثر من عقدين من الزمان. وبعد اتخاذ قرار العام الماضي، أحرز مزيد من التقدم في عدة مجالات، بما في ذلك إعداد ميزانية وطنية شاملة، ونشر مشروع نص الدستور، وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واتخاذ الخطوات الأولى لإنشاء جيش وطني وشرطة وطنية. وهذه إشارة واضحة إلى ازدياد الملكية الأفغانية، والتي نرحب بها ترحيباً حاراً.

في الوقت نفسه، لا يزال أماننا الكثير لإنجازه. وإذا كنت رئيساً لبعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، وكانت لي انطباعاتي الشخصية عن الوضع على الأرض، فإني أعتقد أنه من الصواب القول بأننا وصلنا إلى مفترق طرق حاسم في إعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في هذا البلد. وترى ألمانيا أن هناك الآن أربعة مجالات أساسية لا بد للحكومة الأفغانية أن تعالجها فوراً وبأكبر قدر ممكن من

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
البند ٤٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(و) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/58/616)

مشروع القرار (A/58/L.32)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تنظر الجمعية العامة في هذين البندين في مناقشة مشتركة. أعطي الكلمة لمثلة الأمانة العامة.

السيدة كيللي (مديرة شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء الجمعية العامة بأن تقرير الأمين العام بشأن هذين البندين، تحت الرمز A/58/616، سيكون متاحاً بكل اللغات خلال مناقشتنا اليوم، وسيوزع عليكم حالما يتوفر. ويرجع سبب التأخير في إصداره إلى أن بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان عادت إلى المقر يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد شكلت استنتاجات البعثة مدخلاً هاماً في تقرير الأمين العام، وبالتالي فلم يوضع التقرير في صورته النهائية إلا قبل أيام قليلة. وقد استخدمت الأمانة العامة موارد بشرية إضافية خلال اليومين الماضيين لضمان توفير التقرير في كل اللغات خلال مناقشتنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا ليتولى عرض مشروع القرار A/58/L.32.

أفغانستان في أعلى قائمة أولويات المجتمع الدولي. وهو إشارة قوية إلى دعم الأمم المتحدة المستمر للشعب الأفغاني وللإدارة الانتقالية في كابل.

واسمحوا لي أن أبرز على نحو سريع بعض الجوانب الرئيسية للنص الجديد. أولاً، تعين على مشروع القرار المقدم هذا العام أن يدمج التطورات السياسية التي حصلت في أفغانستان خلال الـ ١٢ شهراً الماضية. كما يأخذ مشروع القرار في الحسبان نتائج بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفغانستان. وهو يرحب بالتطورات الإيجابية التي تحدث في أفغانستان، ويدين التحديات المنتظرة ويتناول مسؤوليات الأطراف الرئيسية داخل أفغانستان فضلاً عن خارجها. ويرحب بالتوسيع الذي جرى مؤخراً لولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفقاً لاتفاق بون، وبالإشياء المطرد للأفرقة الإقليمية لإعادة الإعمار في مختلف أجزاء أفغانستان.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد مشروع القرار من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة في جهود المساعدة الدولية ويدعو إلى الدعم الدولي المستمر للإدارة الانتقالية في تنفيذ اتفاق بون كما يؤيد أولويات هذه الإدارة. غير أن مشروع القرار يؤكد أيضاً أن المسؤولية الرئيسية في إيجاد تسوية سلمية مستدامة تقع على الشعب الأفغاني نفسه. وما لم تحترم جميع الجماعات الأفغانية سلطة الإدارة الانتقالية وتتعاون تعاوناً كاملاً في تنفيذ اتفاق بون، لا يمكن تحقيق سلام دائم.

ويبرز مشروع القرار أيضاً التقدم المحرز في الميدان الإنساني، وخاصة، فيما يتعلق بتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة الإعمار. وللأسف، فإن الإنجازات في ذلك الميدان ما فتئ ينجيم عليها وقوع مجموعة من الهجمات الإرهابية الفتاكة على موظفي المعونة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، مما نجم عنه انسحاب مختلف المنظمات غير الحكومية من أفغانستان

دعم المجتمع الدولي إن أردنا أن نتفادى تعريض التنفيذ الكامل لعملية بون للخطر. أولاً، هناك حاجة إلى زيادة الطابع التمثيلي للحكومة - لا سيما في المؤسسات الأمنية - كما يتعين تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الوحدة الوطنية والمصالحة. ثانياً، يتعين تحسين الأمن في جميع أنحاء البلد، وهو الأمن الذي يتدهور حالياً بسبب الأنشطة الإرهابية والقتال بين الفصائل والجريمة المتصلة بالمخدرات، كما أنه لا بد من بسط سلطة الحكومة المركزية. ثالثاً، يتعين زيادة سرعة إعادة الإعمار والتعجيل بتوفير الموارد المالية الضرورية. ورابعاً، يتعين مواصلة جهود الإدارة الانتقالية في القضاء على الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون والاتجار بالمخدرات وسلاقتها، وفي استبدال المحاصيل وغير ذلك من البرامج لتوفير أسباب المعيشة البديلة والتنمية، كما يتعين تكثيف هذه الجهود.

وكل تلك المجالات مترابطة. ولكل منها إمكانية، ليس في التأثير سلباً على مستقبل تحقيق الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار الاقتصادي والتطور السلمي في أفغانستان فحسب، بل أيضاً في تعريض تلك العمليات للخطر بشكل كبير. وبالتالي، لا يمكن تجاهل أي من تلك المجالات على حساب المجالات الأخرى. وكل مجالات الأولوية تلك تقتضي التزاماً وعملاً متزامنين من الحكومة الأفغانية، فضلاً عن الدعم المعزز من المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لأفغانستان.

ويجدد مشروع القرار لهذا العام، A/58/L.32، الذي أتشرف بعرضه اليوم، رسالة الشعب الأفغاني تلك إلى الدول المجاورة له وإلى المجتمع الدولي. وقد اشتركت في صياغة مشروع القرار العديد من الوفود بروح من الدعم لشعب أفغانستان وحكومتها. والعدد الكبير من مقدمي مشروع القرار - فهناك أكثر من ثلاثين منهم - هو دليل آخر على أنه بالرغم من الأزمات في المناطق الأخرى من العالم، تبقى

المدينة والعسكرية في أفغانستان. وفي سياق قرار مجلس الأمن بتوسيع ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابل، قررت الحكومة الألمانية توسيع نطاق تواجدها في أفغانستان إلى منطقة هيرات في الغرب وإلى المنطقة حول قندوز في شمال البلد. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأ عنصر مدني ألماني عملياته من مكتب سفارتنا الفرعي الجديد في هيرات. ومنذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ما فتئ العمل جاريا لإنشاء فريق إقليمي ألماني لإعادة الإعمار تابع للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في قندوز، سوف يصبح، بنهاية هذا العام، مشروعاً نموذجياً لفريق إقليمي لإعادة الإعمار بقيادة ألمانيا تابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وبتوسيع تواجدها المدني رسمياً إلى خارج كابل والمناطق المجاورة لها، فإننا نأمل أن تساعد أفغانستان في الخروج من الدائرة المغلقة التي يعوق فيها انعدام الأمن بدوره إحراز تقدم في الجهد السياسي والاقتصادي وجهد إعادة الإعمار الإنسانية. وسنرحب بأية مشاركة عسكرية أو مدنية من الشركاء المهتمين في أي من المشروع النموذجي لقوة المساعدة الأمنية الدولية في قندوز أو العنصر الألماني الأمني المحض في هيرات.

وتؤمن ألمانيا بأن تلك الاستراتيجية هي أفضل طريقة لضمان الاستقرار الطويل الأجل، بتيسير جهود إعادة الإعمار في جميع أنحاء البلد وتوفير بيئة آمنة للعملية الدستورية وللتحضيرات الانتخابية. ويحدونا أمل قوي في أن تقوم الدول الأخرى بإنشاء أفرقة إقليمية إضافية لإعادة الإعمار في المستقبل القريب. ومع ذلك، ينبغي في رأينا أن تستكمل تلك الجهود بالتأكيد من جديد على التزام المجتمع الدولي بتعزيز إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في أفغانستان.

أو من مناطق معينة في البلد، مع ما ترتب على ذلك من إبطاء كبير في أعمال الإغاثة أو التنمية. وبغية معالجة تلك البيئة المتغيرة، أولى مشروع القرار تركيزاً أكبر لسلامة وأمن الموظفين في المجال الإنساني ولمسألة تمتعهم بإمكانيات كافية للوصول إلى جميع أجزاء البلد.

ويحتفظ مشروع القرار بتأكيد القوى على حقوق الإنسان وعلى تحسين حالة النساء والأطفال، وخاصة حالة الفتيات. وفي ذلك الصدد، ترحب حكومتي بتصديق أفغانستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونأمل أن يشكل ذلك التصديق الأساس للتقدم التدريجي في ذلك المجال.

ويبرز مشروع القرار أيضاً التدفق المستمر لعدد كبير من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها الذين يسعون إلى العودة إلى مواطنهم الأصلية. وتمثل تلك الهجرة عبئاً إضافياً على الإدارة الانتقالية وهي بحاجة إلى إدارتها بطريقة شاملة ومستدامة. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تجاوز العدد الإجمالي للذين تمت إعادتهم إلى وطنهم بالفعل مليونين. وتشيد حكومتي بالجهود التي اضطلعت بها الإدارة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة في هذا الصدد.

وللعديد من الأعوام الآن، كانت ألمانيا تشعر بالتزام خاص بعون أفغانستان، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار الأمم المتحدة. وذلك يبنى على التقليد القديم للتبادل بين الشعبين الأفغاني والألماني في القطاعين الثقافي والأكاديمي. وشمل الالتزام الألماني من البداية العديد من المشروعات، في جملة مجالات منها التعليم وحقوق الإنسان. كما احتلت ألمانيا موقع الصدارة في إنشاء قوة الشرطة الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد مددت ألمانيا مؤخرًا مشاركتها

الذي أداه طوال هذه العملية. ونتمنى له أفضل ما يكون في المستقبل.

وستواصل ألمانيا بثبات دعم جهود الأمم المتحدة في هذه المنطقة بكل الوسائل المتاحة لها. ونأمل أن نحقق سويا هدف الوصول إلى أفغانستان متمتعة بالسلام والحرية تقوم بدورها في ضمان استقرار المنطقة الطويل الأجل.

ختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء الراغبة في تقديم مشروع القرار هذا وسنقدر كثيراً اعتماده - كما كان يحدث في السابق - بتوافق الآراء.

السيد فرهدي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية):
الخامس من كانون الأول/ديسمبر يوم هام في تاريخ أفغانستان الحديث. فقبل عامين، في هذا اليوم، نجحت الجماعات السياسية الأفغانية في وضع خارطة طريق سياسية من خلال التوقيع على اتفاق في بون، في ألمانيا. واليوم، وبارتياح كبير، نحتفل بالذكرى التوقيع على هذا الاتفاق.

رغم التحديات الهائلة، تمكنت الحكومة الأفغانية من الوفاء بالمعايير القياسية المحددة في ذلك الاتفاق. وتبين نظرة خاطفة على أحداث العامين المنصرمين أن الأطراف السياسية الفاعلة ظلت ملتزمة بتنفيذ اتفاق بون.

ولقد أنشئت السلطة الأفغانية المؤقتة على الفور بعد التوقيع على اتفاق بون. وحكمت السلطة المؤقتة البلاد حتى عقد الجلسة الاستثنائية للويا جيرغا - المجلس الكبير - في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. والسلطة الانتقالية ذات القاعدة العريضة التي أقرتها تلك الجلسة الاستثنائية يمكن اعتبارها الحكومة الأكثر تمثيلاً في تاريخ أفغانستان الحديث. ولا تتمتع أية مجموعة عرقية بأغلبية مطلقة في أفغانستان. وما من مجموعة عرقية جرى تجاهلها أو نقص تمثيلها أو مستبعدة في الحكومة. ورغم أن أفغانستان دولة متعددة الأعراق إلا أن التاريخ المشترك المتسم بالوطنية يربط كل المجموعات.

وأجدد في هذا الصدد ندائي إلى جميع الدول الأعضاء بأن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في طوكيو في عام ٢٠٠٢ وأعادت التأكيد عليها في دبي في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وبأن تتبرع بسخاء للصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان والصندوق الاستثماري للقانون والنظام والإطار الإنمائي الوطني الأفغاني.

علاوة على ذلك، ترى ألمانيا أنه يجب على المجتمع الدولي أن ينظر جددياً في إمكانية عقد مؤتمر متابعة لعملية بون ومؤتمر للمانحين، مثلما اقترح الرئيس قرصاي. وفي أفغانستان، لم تتوفر بعد الظروف اللازمة لعملية سياسية وطنية ذات مصداقية. وأصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه لا يمكن بالفعل تحقيق جميع النتائج الأساسية التي قصدتها بون بحلول منتصف عام ٢٠٠٤. ونحن نعتقد أنه ينبغي القيام قريباً باستعراض منهجي لجدول أعمال بون ووضع معايير قياسية مستقبلية للعملية السياسية، وذلك بغية تعبئة الموارد المالية اللازمة في الوقت المناسب وتفادي الفراغ السياسي بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وأود أن أشدد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في هذا الإطار. فالأمم المتحدة هي الهيئة الأساسية في مساعدة ودعم أصدقائنا الأفغان في إعادة بناء مجتمعهم واقتصادهم وبلدهم. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بهذه المهام على نحو يثير الإعجاب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام؛ وممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي؛ وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهم الحثيثة.

وأنا واثق بأنني أتكلم باسمنا جميعاً في هذا الشأن عندما أقول إننا مدينون بالامتنان الصادق والعميق للسفير الأخضر الإبراهيمي على قيادته الفريدة والدور القيم جدا

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من شأن الالتزام الدولي القوي بإصلاح وتعمير أفغانستان أن يفضي إلى منجزات واضحة، مما يعزز كثيراً سلطة ومصادقية الحكومة الأفغانية. ومثل هذا التقدم أساسي بالنسبة للاستقرار السياسي.

والافتقار إلى الأمن في بعض أنحاء أفغانستان هو تحد آخر تواجهه الحكومة الأفغانية. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون للسفير غونتر بلويفر ممثل ألمانيا ولجميع أعضاء مجلس الأمن على زيارتهم مؤخراً لأفغانستان وعلى تسليطهم الضوء على ذلك التحدي في تقريرهم المقدم إلى مجلس الأمن. وغطى ذلك التقرير (S/2003/1704) بشأن بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان جوانب مختلفة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وأبرز أيضاً تغلغل الإرهابيين عبر الحدود من بلدان مجاورة لأفغانستان وأنشطتهم الإرهابية في جنوب و جنوب الشرقي وشرق أفغانستان. ومثلما أشار التقرير، تعتبر تلك الأعمال الإرهابية تهديداً كبيراً للحكومة أفغانستان ولجهات تقديم المساعدة الدولية.

وقد حدثت أيضاً بعض الحوادث والمواجهات بين بعض الزعماء والقادة المحليين في أجزاء أخرى من البلد. وأخيراً، اتخذت الحكومة الأفغانية تدابير قوية لمنع وقوع هذه الحوادث. ومع ذلك، أكد أولئك الزعماء والقادة المحليون ولائهم السياسي للحكومة. وشكلوا جزءاً من العملية السياسية التي بدأت بعد إبرام اتفاق بون، وشاركوا في اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وهم الآن ناشطون سياسياً في المناقشة الوطنية بشأن مشروع الدستور الجديد. وفي مرحلة لاحقة، سينشطون في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤.

والحقيقة أن انعدام الأمن إلى الشرق والجنوب شرقي والجنوب من البلد له أسس إيديولوجية وسياسية لدى شبكة

وستحكم السلطة الانتقالية البلاد حتى إجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٤.

وفي العامين الماضيين، حققت منجزات رئيسية وحدثت تطورات إيجابية في أفغانستان. ومن بينها ما يلي: عودة عدد كبير من اللاجئين إلى البلاد، وعودة العديد من المشردين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية؛ والتنفيذ الناجح لبرنامج العودة إلى المدارس؛ والجهود الرامية إلى استعادة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك مشاركتها في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ وطرح العملة الأفغانية الجديدة؛ ووضع ميزانية إنمائية وطنية شاملة؛ والبدء في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

أخيراً، كان آخر المنجزات إصدار مشروع دستور أفغانستان، والذي أثار نقاشاً وطنياً حياً بين مختلف شرائح المجتمع الأفغاني.

ورغم تلك المنجزات الإيجابية، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات عديدة. ففترة التعمير والإصلاح ليست مرضية، كما أعلنت بعثة مجلس الأمن عن حق. وهناك إحباط متزايد بين الأفغان إزاء الافتقار إلى فوائد السلام والمكاسب الملموسة.

وزراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع هما هي مشكلة أخرى رئيسية تواجهها الحكومة الأفغانية. ولسوء الطالع، دفع الفقر والحرمان آلاف المزارعين إلى زراعة محصول الخشخاش المربح. ويتطلب ذلك التحدي خطة متعددة الأبعاد وشاملة، تأخذ في الحسبان المستهلكين والمنتجين معاً. ونحن نرى أن التنمية الاقتصادية لأفغانستان، ولاسيما تنمية مصادر بديلة للرزق مستدامة ومرجحة، ستؤثر بشكل إيجابي على خفض زراعة الخشخاش في أفغانستان. والمساعدة الدولية المستمرة مطلوبة أيضاً في هذا المجال.

إعمار البلد. ويتطلب الأمن في أفغانستان إطلاق مشاريع إعادة إعمار كبيرة ومتوسطة الحجم من شأنها أن توفر بديلا للمقاتلين السابقين من أجل كسب قوتهم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بعض النقاط الوثيقة الصلة بالموضوع. هناك اتفاق من ناحية المبدأ بتمديد نطاق عمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية (الإيساف) خارج العاصمة كابل. وعلاوة على ذلك، تولت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في أول بعثة لها خارج أوروبا قيادة قوات الإيساف خارج العاصمة، بعد مفاوضات مع السلطات الأفغانية. وبدأ قبل فترة وجيزة تنفيذ إجراء ملموس أرسلت بموجبه قوات حلف شمال الأطلسي الألمانية أفرقة مؤقتة محلية لإعادة الإعمار إلى بلدة قندوز في الشمال. ويشكل خبراء مدنيون جزءا من تلك الوحدات التي تساعد في مجالات إعادة إعمار مختلفة وهي موضع ترحيب كل من الإدارات المحلية والسكان. ونأمل أن يمتد ذلك المشروع الرائد إلى مراكز حضرية أخرى في البلد.

واسمحوا لي أن اختتم بالإعراب عن عميق امتناننا للبعثة الألمانية وللوزير غونتر بلويغر وزملائه وخاصة السيد سيدنبرغر والسيد كوخل على جهودهم القيمة التي بذلوها دون كلل لتنسيق وصياغة مشروع القرار بشأن أفغانستان المقدم إلى الجمعية العامة. وآمل أن يتم اعتماد مشروع القرار ذلك بتوافق الآراء.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتضم صوتها إلى هذا البيان كل من البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة وهي بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وأيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

الإرهابيين الدوليين، ولا ينبع مما يسمى بالانقسامات العرقية داخل أفغانستان. وقد اعتاد المحللون على التغاضي عن تلك الحقيقة. فلا يرجع انعدام الأمن في منطقة حدود أفغانستان إلى الاغتراب أو الإحباط أو المركز المتدني لأي جماعة عرقية في أفغانستان، فهو سياسة متعمدة من مجموعات متطرفة مدفوعة دينيا، تحن إلى ماضي الطالبان. وتتحدى تلك الجماعات سلطة وشرعية الرئيس قرضاي وتشن هجمات ضد القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف وموظفي جهات المساعدة الدولية. والعديد من غير الأفغان متورطون في تلك الأعمال التخريبية.

ولا توجد علاقة بين حرق مدارس الفتيات أو قتل موظفي الإغاثة الدولية وما يسمى بالادعاءات العرقية التي يروجها كذبا بعض المحللين الذين يفتقرون إلى الدراية. ولسنا بحاجة إلى إثبات تجنيد المقاتلين وجامعي الأموال بموافقة صريحة أو ضمنية من السلطات المحلية لجارتنا في الجنوب.

ومثلما سبق أن ذكرنا، لا تزال أفغانستان تواجه تحديا أمنيا وطنيا من فلول مجموعات طالبان - القاعدة التي هربت إلى ملاذاتها عبر حدودنا إلى الجنوب والجنوب الشرقي وهي تحاول الآن إعادة تجميع صفوفها وتمزيق السلام والأمن وحياة شعبنا. ويجب القضاء على ذلك التهديد بمساعدة شركائنا والتعاون المجدي والحاسم من حكومة باكستان.

ونعتقد أن هناك عددا كبيرا من شعب باكستان، شأنهم شأن الأفغان، لا يريد أن تصبح حياته رهينة في أيدي الإرهابيين والمتعصبين الذين يسيئون تمثيل دينهم وتطلعاتهم بمعارضة السلام والتقدم. وفي هذا الصدد، من المهم أن نقر بالاجتماعات الأخيرة التي عقدتها اللجنة الثلاثية وبالتقدم المحرز في تحقيق الهدف المشترك لمكافحة الإرهاب.

إن أفغانستان تدين بالشكر للمجتمع الدولي وللنظم غير الحكومية على الدعم المستمر لتحقيق إعادة

ويشجع الدول الأعضاء على بذل مزيد من الجهود لإنشاء أفرقة للتعمير في المقاطعات أو المساهمة فيها. ويشير الاتحاد الأوروبي أيضا إلى أهمية إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إعادة تشكيل جيش أفغانستان الوطني الجديد، والشرطة الوطنية الجديدة، فضلا عن إصلاح النظام القضائي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في إطار الزخم الذي توفره الدول الرئيسية المشاركة. وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يذكر الاتحاد الأوروبي بالخطوات المتخذة لإصلاح وزارة الدفاع، ويدعو الإدارة الانتقالية الأفغانية إلى استكمال عملية الإصلاح، وكفالة أن تصبح الوزارة مثثلة بمعنى الكلمة لجميع الأفغان، وأن توسع عملية الإصلاح هذه لتشمل مؤسسات أخرى.

ويساور الاتحاد الأوروبي عميق القلق من زراعة نبات الخشخاش وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في أفغانستان. وصحيح أن زراعة الخشخاش تقلصت في مناطقها التقليدية، ولكنها انتقلت إلى مناطق جديدة. ونتيجة لذلك، زادت المساحة الكلية المزروعة بالخشخاش بنسبة ٨ في المائة، أي من ٧٤ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٠ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣. ولم يكن إنفاذ القانون في هذا المجال فعالا بما فيه الكفاية. والاتحاد الأوروبي يرحب باستراتيجية أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات باعتبارها الخطوة الأولى في التصدي لهذه المشكلة. وهو يؤكد من جديد استعدادة للمساعدة في تنفيذها بهدف القضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة، بما في ذلك من خلال عرض برامج لإبدال المحاصيل وغير ذلك من السبل البديلة لكسب العيش، وبرامج إنمائية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي أيضا الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات داخل أفغانستان وفي البلدان المجاورة على امتداد الطرق التي تسلكها تجارة المخدرات، بما في ذلك من خلال التعاون

لقد مر عامان على توقيع اتفاق بون. ومنذ ذلك الحين، اتخذت عدة خطوات حيوية لتنفيذه. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتقدم الكبير المحرز في عدة مجالات خلال الأشهر الماضية. ونرحب بوجه خاص بالخطوات الكبيرة المتخذة في عملية إعادة الإعمار، وأيضا في مجال عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين محليا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنشر الذي تم أخيرا لمشروع الدستور. وفيما يتعلق باللويا جيرغا الدستورية، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يشهد استكمالا ديمقراطيا وعادلا لتلك المشاورات الأفغانية التقليدية المهمة. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تصدق اللويا جيرغا على دستور يتوافق مع المعايير الدولية والمبادئ الديمقراطية ويكون مستندا إلى سيادة القانون الدولي ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، هناك تحديات كبيرة ماثلة مثلما هناك الكثير الواجب عمله. وفي مناقشة اليوم، ينبغي أن نتطلع إلى المستقبل ونركز على ما يتعين إتمامه للتغلب على العوائق التي لا تزال تعرقل التنفيذ الكامل لاتفاق بون.

وفي هذا السياق، أكدت بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان أن انعدام الأمن في مناطق كثيرة من هذا البلد، بسبب الإرهاب والافتتال بين الفصائل والاتجار بالمخدرات، ما زال يشكل مصدرا رئيسيا للقلق. فالافتقار إلى الأمن يؤثر إلى حد بعيد على العمليات السياسية وعملية الإعمار، وبخاصة في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالقرار ١٥١٠ (٢٠٠٣) الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا والذي يأذن بتوسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، بحيث تشمل مناطق خارج كابل،

تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في بعض مناطق البلد.

وسيكون من المتعذر استعادة الأمن الشامل والسلام الدائم في أفغانستان بدون مساهمة البلدان المجاورة. والاتحاد الأوروبي على وعي تام بأهمية التعاون والتكامل الإقليميين في تأمين السلام بين الأمم. وعليه، فإننا ندعو جيران أفغانستان أن ينفذوا بالكامل إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار، الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع مؤخرًا، في دبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على الاتفاق المتعلق بالتجارة والنقل العابر والاستثمار.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي، منذ عام ٢٠٠١، يلتزم تمام الالتزام بتعمير أفغانستان ويشترك بالكامل في عملية الإعمار. ونحن على استعداد لأن نؤكد من جديد التزامنا بإعادة بناء البلد اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. والآن، وبعد انقضاء عامين، من الأهمية بمكان ألا نفقد قوة الدفع نحو السلام والأمن في أفغانستان. ولبلوغ ذلك الهدف ينبغي أن ننظر بجدية في رغبة رئيس أفغانستان في عقد مؤتمر للمتابعة في العام المقبل، بعد اختتام اجتماع اللويا جيرغا الدستوري.

السيد صفوان الله (باكستان) (تكلم بالانكليزية):

نعكف على بحث الحالة في أفغانستان في هذا اليوم الذي يوافق الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق بون التاريخي. وبباكستان تعلق أهمية كبرى على هذا الاتفاق الذي وضع موضع التنفيذ عملية تستهدف إعادة بناء المؤسسات السياسية في أفغانستان، وتعمير ذلك البلد وإصلاحه. وقد عملت باكستان عن كثب مع المجتمع الدولي في سبيل تنفيذ اتفاق بون.

لقد وصلت أفغانستان إلى مرحلة حاسمة في تنفيذ عملية بون. فالعملية الدستورية جارية على قدم وساق،

المتزايد مع تلك البلدان من أجل تدعيم الضوابط المضادة للمخدرات.

والخطوة الأساسية في تنفيذ عملية بون، هي التحضير لإجراء الانتخابات. ونكرر التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في العام المقبل. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتقديم مساعدة كبيرة إلى أفغانستان في إعدادها لتلك الانتخابات. ولا بد لنا من الاعتراف بأن حالة انعدام الأمن السائدة حاليا في بعض المناطق تشكل عقبة إضافية أمام التقيد بالإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق بون. وبالنظر إلى المخاطر التي قد ينطوي عليها أي تأخير مطول في إجراء الانتخابات، نؤكد على أهمية إجراء انتخابات عامة موثوق بها في أقرب وقت ممكن.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية عملية تنسيق موارد المانحين التي تضطلع بها الإدارة الانتقالية بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والتي أتاحت لوكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى استخدام مواردها على أحسن وجه. وقد استجاب الاتحاد الأوروبي، بمساعدة واسعة النطاق، للاحتياجات الإنسانية والتعميرية القائمة في أفغانستان. وما زلنا على التزامنا الراسخ بتوفير المساعدة الإنسانية اللازمة، وتقديم مساهمة كبيرة في تعمير أفغانستان.

وينبغي أن تسهم جهود المجتمع الدولي ومساعداته في زيادة تعزيز سلطة الإدارة الانتقالية وملكية الشعب الأفغاني لعملية توطيد السلام في أفغانستان، وإعادة بناء بلده ومؤسساته.

وقد تحسنت حالة حقوق الإنسان، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وبالذات فيما يتعلق بحقوق المرأة. واتفاق بون ألزم السلطة الانتقالية بكفالة احترام حقوق الإنسان، ومع ذلك، ما زلنا قلقين حيال التقارير التي

السريع الكبير للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ونشر فرقها في أنحاء أفغانستان. وهذا هو المتطلب الأساسي لتحقيق الاستقرار للبلد، وللمساعدة في توسيع نطاق سلطة الحكومة المركزية وضمان نزع سلاح وتسريح كل الفصائل الأفغانية المتحاربة بطريقة منصفة ومحيدة يمكن التحقق منها.

بالإضافة إلى هذا، من الضروري التصدي لمشكلة المخدرات الخطيرة في أفغانستان التي هي عرض وسبب، على حد سواء، لعدم الاستقرار في ذلك البلد. إن كل الفصائل المسلحة في أفغانستان - بما فيها أمراء الحرب وطالبان - تستفيد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، لما كانت كل تلك المجموعات تستفيد من تلك التجارة، فإن من مصلحتها أيضا أن تدعمها.

وباكستان تعترف بالتهديد الخطير الذي تفرضه على أمن أفغانستان عودة ظهور القوات المتطرفة - بما فيها طالبان - في شرق وجنوب أفغانستان. وهذا عرض من أعراض مشكلة أعمق ترتبط ارتباطا مباشرا بإبعاد الباشتون وزيادة سلطة أمراء الحرب. ويجب الاعتراف بالحقائق التالية: أولا، ليس كل باشتوني غاضب عضوا بطالبان، وثانيا، ما من أمير حرب في أفغانستان يخدم مصلحة إلا مصلحته. والفوضى، والفساد والأنشطة الإجرامية التي يرتكبها، مرة أخرى، أمراء الحرب الكبار والصغار، على حد سواء، في أفغانستان تعيد ظهور الحالة التي سادت في أفغانستان في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وتلك الفوضى، وذلك الفساد، وأعمال العصابات هي التي ولدت تأييدا شعبيا لطالبان. وفي غياب الأمن، والقانون والنظام، يتجه الناس في القرى والمدن، مرة أخرى، إلى الزعماء الدينيين والمتطرفين. وترتبط بعض هذه العناصر بطالبان والبعض الآخر لا يرتبط بها.

وباكستان، من جانبها، لن تسمح لأية جماعة أو كيان باستخدام ترابها لأعمال إرهاب في أفغانستان. وبالنظر

وكذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجري في العام القادم. وبينما أحرز بعض التقدم في العملية السياسية وفي إعمار أفغانستان وإعادة تأهيلها، فلا يمكن إنجاز هذه الأهداف في غياب الأمن. فالحالة الأمنية المتردية تهدد الاستقرار لا في جنوب أفغانستان وجنوب شرقها فحسب بل في كل أنحاء البلد، وتخلق العراقيل على طريق أفغانستان نحو الانتعاش والتنمية، وقبل كل شيء، تندر بتقويض عملية بون ذاتها وإخراجها عن مسارها.

وقد خضعت الحالة الأمنية المتدهورة في أفغانستان لتحليل شامل في تقرير بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفغانستان (S/2003/1074). وكما جاء في ذلك التقرير، فإن العوامل الرئيسية التي تسهم في تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان هي: أولا، أنشطة أفراد طالبان وغيرهم من المتطرفين؛ ثانيا، السيطرة التعسفية التي يمارسها القادة المحليون وجنرالات الحرب؛ ثالثا، إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. ومن بين التوصيات الرئيسية المحددة المقترحة في التقرير، انسحاب جميع قوات الفصائل من كابل وفقا لأحكام اتفاق بون؛ وإجراء إصلاحات في القطاع الأمني في أفغانستان، بما في ذلك، في جيش أفغانستان الوطني والشرطة ووزارة الدفاع والاستخبارات؛ والشروع في عملية للمصالحة الوطنية تشمل كل الأفغان المستعدين للمساعدة في إعادة بناء البلد، بغض النظر عن أحداث الماضي، وذلك لتعزيز الحكومة المركزية والمؤسسات الأساسية للدولة. وهذه هي الشروط المسبقة اللازمة لعكس اتجاه الحالة الأمنية المثيرة للجزع في أفغانستان.

وترحب باكستان بالقرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة حلف شمال الأطلسي بتوسيع نطاق وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابل. وبينما هذه، دون شك، خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن الانتشار التدريجي المتوسع لن يهيئ بيئة آمنة في أفغانستان. وما يحتاج إليه هو التوسع

باستثناءات قليلة - ولا يكاد يوجد بلد آخر دفع مثل تلك التكلفة الباهظة.

وبدلاً من أن نلقي اللوم على الآخرين عن انعدام الأمن بصورة متزايدة، حان الوقت لوقف لعبة إلقاء اللوم ومعالجة التهديدات الأمنية التي لا تزال موجودة داخل أفغانستان. يجب اتخاذ قرارات جادة، بدءاً بتجريد كابول من السلاح. ولا يمكن أن يكون هناك نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج لكل الفصائل المسلحة ما دامت العاصمة لا تزال تُرى تحت سيطرة أمراء حرب وفصائل تتحدى اتفاق بون.

لا تزال باكستان ملتزمة بتعهداتها بموجب إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار الموقع يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وما من بلد يريد السلام والاستقرار في أفغانستان أكثر مما تريد باكستان، وما من بلد يمكن أن يعاني من عدم الاستقرار في أفغانستان أكثر من معاناة باكستان. وباكستان متمسكة بالتزامها بمكافحة خطر الإرهاب في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، اسمحوا لي بأن أؤكد أن باكستان لن تتسامح بشأن استخدام طرف ثالث التراب الأفغاني لشن اعتداءات إرهابية ضد جيران أفغانستان المباشرين.

وفي أوائل هذا العام، أبلغ الرئيس مشرف وزيراً أفغانياً زائراً أن باكستان ستواصل السعي إلى إيجاد جو يسوده السلم والاستقرار من أجل تهيئة بيئة مواتية للتنمية والازدهار الجماعيين. وهذا هو هدفنا في أفغانستان وفي المنطقة. ولذلك، نقدر التوقيع على إعلان الدوحة للتجارة والنقل والاستثمار لتعزيز إعلان كابول. وتود باكستان أيضاً أن ترى اندماجاً أكبر لأفغانستان في البنيات الإقليمية للتعاون الاقتصادي. وفي هذا الشأن، نؤيد تأييداً قوياً مشروع خط أنابيب الغاز الذي يربط بين باكستان،

إلى دورنا في طرد طالبان في أعقاب الأحداث المأساوية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا تود باكستان أن ترى انبعاثها وعودتها إلى السلطة في أفغانستان. وتعاون باكستان مع الولايات المتحدة وأفغانستان في تعزيز الأمن على طول حدودنا الغربية عن طريق لجنة ثلاثية. واتفقت الأطراف الثلاثة في اجتماعها الأخير، الذي عقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر، على إنشاء لجنة فرعية بشأن تبادل وتنسيق المعلومات العسكرية لرسم صورة تشغيلية مشتركة لتهديد الإرهاب في مناطق الحدود. وسوف يعزز ذلك التدبير تعزيزاً كبيراً القدرات العسكرية للأطراف الثلاثة كلها في الحرب ضد الإرهاب. وأشار الإعلان المشترك الذي صدر بعد الاجتماع إلى التزام البلدان الثلاثة المتبادل المتجدد بزيادة التعاون الاستراتيجي للتصدي لتهديد الإرهاب.

ونشرت باكستان، للمرة الأولى في تاريخها، ٧٠ ٠٠٠ فرد من قواتها على طول حدودها الصعبة، الكثيرة المنافذ غير الصالحة للمعيشة التي يبلغ طولها ٢ ٥٠٠ كيلومتر مع أفغانستان. وبالإضافة إلى هذا اتخذنا تدابير نشطة في مناطق الحدود، بما فيها تشكيل ونشر قوة متميزة للرد السريع، وجمع معلومات استخباراتية على نحو أكبر، وبناء سور يبلغ طوله ٣٠ كيلومتراً في مناطق رئيسية على طول الحدود وتركيب أضواء كشافة وأضواء غامرة في مواقع مختلفة. ولدى قواتنا أوامر بقتل المتسللين إلى الداخل أو إلى الخارج الذين يشبه في أن يكونوا من طالبان أو القاعدة.

إننا نمارس عملياتنا لمكافحة الإرهاب بتكلفة بشرية، ومادية وسياسية كبيرة. قمنا حتى الآن بأكثر من ١٥٠ عملية من ذلك النوع وألقينا القبض على أكثر من ٥٠٠ من عناصر القاعدة وطالبان. وفقدنا ٢٥ جندياً ورجل شرطة في تلك العملية. وما من بلد آخر أحرز مثل هذا القدر من النجاحات ضد بقايا القاعدة وطالبان -

تأهيلها. فهذه شؤون هم باكستان كما هم أفغانستان بالضبط.

لقد استضافت باكستان على مدى العقدين المنصرمين ملايين من اللاجئين الأفغان، ولم يقدم المجتمع الدولي في ذلك مساعدة كبيرة تذكر. وإنما لسعداء لعودة عدد من اللاجئين طوعا إلى ديارهم. بيد أن القلق ما زال يساورنا إزاء تباطؤ عملية العودة هذه بسبب انعدام الأمن في أفغانستان وعدم وجود ما يكفي من فرص اقتصادية للعائدين. وإنما نأمل أن يوجه المجتمع الدولي بعض مساعدته في مجالات الإغاثة والتعمير صوب المناطق الريفية، حيث أن معظم اللاجئين من سكانها. فمن شأن ذلك أن يكفل سببا لبقاء العائدين إلى تلك المناطق في أماكنهم.

فضلا عن ذلك، نأمل ألا يُستثنى ملايين اللاجئين الأفغان الموجودين حاليا في باكستان وإيران من العملية الدستورية والانتخابية التاريخية الجارية في بلدهم. ونأمل أيضا أن يجد هؤلاء اللاجئين، الذين يبلغ عددهم نحو ١٠ في المائة من سكان أفغانستان، تمثيلا في البرلمان المقبل يتناسب وحجمهم.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا تأييد باكستان الكامل والثابت لعملية بون والحكومة الرئيس كرزاي. إن باكستان تؤيد الجهود التي يبذلها السيد كرزاي في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية وإعمار البلد. وما من شك في أن قوة أفغانستان واستقرارها ورخاءها من مصلحة باكستان. ولن تألو باكستان جهدا في سبيل تحقيق هذه الغاية. وإنما نعيد تأكيد تصميمنا على العمل مع المجتمع الدولي في سبيل تعزيز السلام والاستقرار والإعمار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): مضى اليوم عامان منذ التوقيع على اتفاق بون. وقد تم إحراز نتائج

وأفغانستان وتركمانيستان. ونرحب أيضا بكل المبادرات الأخرى الرامية إلى تكامل أفغانستان اقتصاديا مع جيرانها.

وفي مؤتمر طوكيو، تعهدت باكستان بمبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات لجهود إعادة تعمير أفغانستان. وتوجه تلك المساعدة إلى المجالات التي تحددها حكومة أفغانستان عن طريق سلطتها. وصدرت صحيفة وقائع تحتوي على تفاصيل مساعدتنا. وبالإضافة إلى هذا، أضفنا المزيد من تسهيلات تجارة الترانزيت إلى أفغانستان، بما فيها إزالة بنود مختلفة من القائمة المحظورة، وتسهيل إجراءات الجمارك وإجراء تخفيض قدره من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة في نفقات المواصلات وأسعار النقل. وقدمنا لأفغانستان تسهيلات موسعة في مينائنا الجنوبي الغربي الجديد "غوادار". وعلاوة على ذلك، تدرس باكستان بجدية طرق توفير الكهرباء للأجزاء الجنوبية والشرقية من أفغانستان، كما طلبت الحكومة الأفغانية. وتعمل باكستان أيضا مع الحكومة الأفغانية لاستكشاف إمكانيات تعاون القطاع الخاص وفرص الاستثمار، وعلى وجه الخصوص في مجالات الأسمنت، والصناعات الدوائية والبضائع الاستهلاكية.

وبالإضافة إلى المساعدة في حالات الإغاثة وفي إعادة البناء، توفر باكستان أسلحة وذخائر ومعدات للجيش الوطني الأفغاني، كما توفر التدريب للجيش وللشرطة الأفغانية.

وأنجزت الدفعة الأولى من الدبلوماسيين الأفغان تدريباتها في أكاديمية السلك الدبلوماسي في بلدنا. ونحن عاكفون أيضا على تقديم المساعدة في مجال مكافحة المخدرات والنهوض بقدرات السلطات الأفغانية على تعزيز ضوابطها الحدودية. وسوف تواصل باكستان تقديم كامل دعمها للسلطة الانتقالية الأفغانية في كل ما تبذله من جهود من أجل تحقيق السلام والأمن في أفغانستان وإعمارها وإعادة

الانتقالية الأفغانية والزعماء الإقليميين وبالمساعدة على تنفيذ إصلاح القطاع الأمني ومراقبته. وتعكف النرويج حاليا على النظر في إمكانيات المساهمة في الأفرقة الإقليمية لإعادة الإعمار.

إن هشاشة الوضع الأمني تؤكد ضرورة إنشاء جيش وطني متعدد الإثنيات وقوة شرطة تخضع لرقابة مدنية ونظام قضائي فاعل. ونحن نحث السلطة الانتقالية الأفغانية على إنجاز إصلاح وزارة الدفاع الذي يتسم بأهمية أساسية في إنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى زعماء الفصائل أن يخضعوا لسيطرة الحكومة المركزية. وعودة الأفغان إلى تسلم زمام أمورهم بأنفسهم أمر أساسي، لكن على المجتمع الدولي أن يقدم في الوقت نفسه الدعم للإصلاحات الجارية في القطاع الأمني.

إن تزايد الهجمات على العاملين في مجال المعونة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة - ومعظمهم من الأفغان - أمر لا يمكن قبوله. فعندما يستهدف أفراد الأمم المتحدة وموظفو المساعدة الإنسانية في الصراعات، تواجهنا مشاكل خطيرة. من هنا، لا بد من بذل جهد متضافر من أجل عكس مسار هذا الاتجاه الذي يناقض أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي ويشير تساؤلات أساسية ينبغي الإجابة عليها بصورة عاجلة.

لقد أبدت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أفغانستان قلقها إزاء الخلط بين الدورين العسكري والمدني. إن هذه المسألة المعقدة تتطلب تمحيصا دقيقا وهي تؤكد ضرورة تحديد الأدوار بوضوح في الحالات الهشة بعد انتهاء الصراع.

إن الجهود الحثيثة التي بذلها الممثل الخاص للإبراهيمي لجديرة بالثناء. والنرويج تؤيد بالكامل مفهومي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والأثر الدولي الخفيف.

جمة في هذا المجال. إذ بدأت إقامة مجتمع نام وديمقراطي. وأمكن تفادي أزمة إنسانية خطيرة وعملية الإعمار تسير على قدم وساق.

لكن أفغانستان تمر بمنعطف دقيق. فالبرنامجان المتوخيان في مجالي السياسة والإعمار ينوءان تحت أعباء ثقيلة، لكن التغلب على هذه الأعباء ممكن ما لم تسد الحالة الأمنية الطريق أمام هذا المسار. فمستقبل أفغانستان يعتمد على ثلاثة دعائم هي الأمن والعملية السياسية والإعمار. ومما له أهمية حيوية مواصلة تنفيذ الأهداف السياسية لاتفاق بون، وهو عملية سوف تبلغ أوجها في الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٤.

إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان ألا تحجب الصراعات الأخرى الحالة في أفغانستان. من هنا، يكتسي التزام المجتمع الدولي على المدى الطويل بأهمية حيوية في تحقيق السلام والتنمية في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها.

إن تحقيق الاستقرار يشكل أهمية أساسية إذا ما أريد لأفغانستان أن تنجح في إجراء انتخابات نزيهة. وترحب النرويج بقرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣) القاضي بتمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. فلهذه القوة دور حاسم تؤديه في تثبيت الاستقرار في كابل والأنحاء الأخرى من البلد. والتحدي الآن يكمن في تحقيق تطلعات الشعب الأفغاني إلى استعادة السلام المستدام. والنرويج بدورها تقدم للقوة مساهمة كبيرة، وقد نشرت مؤخرا سرية قوامها ٢٠٠ فرد لسد الحاجة المتزايدة إلى بسط الأمن أثناء انعقاد اللويا جيرغا الدستورية.

بيد أن توسيع نطاق الأمن ليشمل المقاطعات يكتسي أهمية أساسية في ترسيخ دعائم العملية السلمية بصورة لا رجعة فيها. وربما يشكل مفهوم الفريق الإقليمي لإعادة الإعمار سبيلا إلى التقدم في اتجاه تيسير الحوار بين السلطة

إن عمليتي الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلتي الأجل تشكّلان تحديين أساسيين. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى ما في وسعه من أجل تحقيق سلام لا ارتكاس له. وهناك شعور متنام بالإحباط في صفوف الشعب الأفغاني لعدم اتضاح فوائد السلم، وخاصة في المقاطعات.

وترحب النرويج بميزانية التنمية الأفغانية التي عرضت هذا العام. وهي تعكس بوضوح سيطرة الشعب الأفغاني على زمام أموره. وإننا نخص السلطة الانتقالية الأفغانية على إدماج قضايا المرأة إدماجاً كاملاً في الحياة العامة وتوفير المرافق التعليمية والصحية اللازمة للأطفال الأفغان، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالفتيات.

وأفغانستان إحدى البلدان الرئيسية المتلقية لمساعدة إنمائية ومعونة إنسانية من النرويج. وجميع المساعدة المخصصة لعام ٢٠٠٣، التي تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار، صرفت بالفعل. وبعد موافقة البرلمان المنتظرة، ستُعين أفغانستان في السنة القادمة بوصفها إحدى البلدان التي نقيم معها شراكة تعاون إنمائي طويلة الأجل.

وتدعم النرويج بقوة آليات التمويل المشتركة، مثل الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان لتعزيز ملكية أفغانستان لمؤسسات الدولة الأساسية وشفافية وضمان عملها. ولا يمكن دعم قيادة أفغانستان إلا بتعزيز الحكومة، لا يتجاوزها. ولذلك، قدمنا جزءاً كبيراً من مساعدتنا إلى الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان، ونحث المانحين الآخرين على أن يحدوا نفس الحذو.

إلا أن استمرار المساعدة الدولية يتوقف على التزام أفغانستان بعملية بون. وتقع المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل سياسي دائم على عاتق الشعب الأفغاني. ومن المهم ألا نفقد

ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أساسياً في التحضير للانتخابات في العام المقبل. ومن الأهمية بمكان أن يضمن انعقاد اللويا جيرغا الدستورية والانتخابات المرتقبة طابع الشرعية على العملية السياسية وأن يساهم في توحيد مختلف فصائل المجتمع الأفغاني. من هنا، ينبغي للسلطة الانتقالية الأفغانية أن تشرع في عملية مصالحة وطنية تستهدف الشعب الأفغاني بأسره.

وترحب النرويج بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بدون أي تحفظ، إلى جانب العمل الذي تقوم به لجنة حقوق الإنسان في أفغانستان. بيد أنه لا تزال هنالك جوانب عديدة تحتاج إلى معالجة. والمسؤولية الرئيسية في التصدي لمسائل حقوق الإنسان تقع على عاتق السلطة الانتقالية الأفغانية. إن خطورة الوضع الأمني تؤدي إلى تفاقم أوضاع حقوق الإنسان في العديد من أنحاء البلد. ولا تزال المرأة الضحية الرئيسية لهذه الأوضاع. فمجاللات انخراطها في الحياة العامة لا تزال محدودة وحياتها وكرامتها ما زالتا مهددتين بالخطر. والنرويج مستعدة لتكون شريكا مع أفغانستان في العمل من أجل تنفيذ الاتفاقية الآتية الذكر.

إن اتساع رقعة اقتصاد المخدرات يشكل خطراً جسيماً لا على أفغانستان فحسب بل وعلى المنطقة بأسرها. فإذا ما أتيحت لمنتجي المخدرات والمتجرين بها أن ينعموا بنشاطهم سترتد عواقب ذلك بصورة مدمرة على جميع البلدان المحيطة بأفغانستان، بل وتتجاوزها إلى العديد من مجتمعاتنا. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار السياسي وإعاقة النمو الاقتصادي المستدام، بل وتدعيم ثقافة الفساد. وترحب النرويج بالاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمراقبة المخدرات. وثمة حاجة إلى سلوك نهج متعدد الأبعاد بأخذ في الاعتبار اعتماد برامج بديلة لكسب العيش وتعزيز آليات إنفاذ القانون.

إلا أنه لا يوجد مجال للرضى عن الذات. فالسلم والاستقرار اللذان تحققا بعمل شاق في أفغانستان لا يزالان هشين ومعرضين لخطر كبير. ويتوق الشعب الأفغاني إلى الأمن الكامل ليتسنى له أن يتمتع بعوائد السلام، ولكن يجب أن يتوقف أولاً السباق المحتدم على السلطة والقتال بين الفئات وتجارة المخدرات غير المشروعة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين. ونحث الأفغانين على وقف القتال فيما بينهم. يجب أن يتعاونوا مع المجتمع الدولي في سعيه الذي سيكون إغاثة وعوناً لأجيال المستقبل في أفغانستان. ولا توجد دولة تستحق هذه النعم أكثر منهم.

إن لسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها أهمية عليا. وهي شرط مسبق لوصول المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني ولتزع السلاح والتسريح والإدماج وإزالة الألغام والإعمار والتنمية. وقتل الموظف الفرنسي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطريقة وحشية وآخرين عديدين من القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا يجوز ولا يجب التسامح معه.

ونحن نرحب بقيام مجلس الأمن بتوسيع ولاية قوة المساعدة الأمنية الدولية خارج كابل. وقد كان هذا القرار جيد التوقيت ومطمئناً لجميع المعنيين، وعلى وجه الخصوص للشعب الأفغاني. وكذلك الزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن، برئاسة ألمانيا، لأفغانستان. ونشيد بمنظمة حلف شمال الأطلسي والعديد من الدول الأعضاء فيها التي أسهمت بالرجال والمعدات لقوة المساعدة الأمنية الدولية. وقد أظهروا شجاعة كبيرة ودوراً قيادياً قوياً.

وتشيد بنغلاديش بإشادة كبيرة بالقيادة المهمة للممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي. ونشيد بالمساهمة القيمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز السلم والاستقرار في ذلك البلد. كما

الزخم. ولذلك، ينبغي أن ننظر نظرة جديدة في رغبة الرئيس كرزاي في عقد مؤتمر متابعة لعملية بون.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):

تهنئ بنغلاديش السلطة الانتقالية الأفغانية، برئاسة الرئيس حامد كرزاي، على الجهود التي تبذلها دون كلل سعيًا للنهوض بولايتها بموجب اتفاق بون. ونشيد أيضاً بشجاعة وجلد شعب أفغانستان، الذي اغتنم الفرصة لبناء دولته. فقد قطع أبناء الشعب الأفغاني، من جميع مشارب الحياة، شوطاً طويلاً ليتولوا بأنفسهم أمور عملية السلام التي اتفق عليها في بون. ونحن نشيد بهم لاتخاذهم أيضاً خطوة كبيرة أخرى نحو الديمقراطية والتعددية بوضع دستور وطني. وفي هذه اللحظة، يسجل الأفغانيون أنفسهم في جميع أنحاء البلاد كناخبين استعداداً للانتخابات العامة في عام ٢٠٠٤.

ومن دواعي سرورنا الخاص أيضاً أن نرى أن أطفال أفغانستان - بناتاً وأولاداً - قد عادوا إلى المدارس. وعاد أكثر من مليوني لاجئ أفغاني إلى ديارهم ويجري إدماجهم في المجتمع. كما أن المرأة الأفغانية، بعد عقود من التهميش، تشارك بفعالية في العملية السياسية الانتقالية وفي صياغة الدستور. ونرحب بقرار أفغانستان أن تصبح طرفاً في معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي أحد البروتوكولات الاختيارية لمعاهدة حقوق الطفل. وهناك لجنة وطنية لحقوق الإنسان ولجنة للإصلاح القضائي تؤديان الآن عملهما بالكامل. كما أن قوات الجيش الوطني الأفغاني وقوة الشرطة وحرس الحدود التي شكلت حديثاً منتشرة وتقوم بعملها. وهذه خطوات مؤسسية هامة نحو تشجيع وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتوطيد السيادة الوطنية. والأمل في تحقيق مستقبل أفضل وأكثر سلماً ورخاءً يلوح بوضوح في الأفق.

ويجب أن تتشاطر بلدان الجنوب فيما بينها أفضل الممارسات في إعمار أفغانستان. والمحالات الثمانية التي حددت في مؤتمر التعاون بين بلدان الجنوب وإعادة إعمار أفغانستان، المعقود في نيودلهي، ينبغي أن تلقى اهتماماً متجدداً من جانب الأمم المتحدة وبلدان الجنوب. ويسعدنا أن نسهم في تحقيق هذه الغاية.

لا تزال بنغلاديش مقتنعة بأن استمرار الدعم الدولي القوي والموثوق به لشعب أفغانستان، وللسلطة المؤقتة في تعزيز العمليات السياسية والاقتصادية والأمنية الجارية، لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في تلك المنطقة المشتعلة. ويجب ألا تتوانى جهود الإعمار وتلك العمليات يجب أن تكون شاملة ومستدامة ولا رجعة عنها. ويجب أن تحترم سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها وقيمها الاجتماعية الثقافية، ليتسنى ظهور مجتمع تعددي فعلاً ومتعدد الإثنيات، يمثل المجتمع الأفغاني تمثيلاً حقيقياً من خلال عملية للمصالحة الوطنية. فالأفغان وحدهم يجب أن يحددوا مستقبلهم. يجب أن يصمموا ذلك المستقبل وأن يحركوه وينفذوه بأنفسهم.

لقد عانى الشعب الأفغاني معاناة كبيرة جداً ولمدة طويلة جداً. يجب أن نساعد الأفغان على مساعدة أنفسهم. ونحن نرى أن من شأن مشروع القرار الذي قدمناه أن يعزز تحقيق هذا الهدف. ونحیی الدور الذي قامت به ألمانيا في الخروج إلى النور بمشروع القرارين.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يهنئ الأمين العام وممثله الخاص في أفغانستان على العمل القيم الذي ما برح يجري الاضطلاع به فيما يتعلق بأفغانستان على الرغم من تعقيد الأوضاع هناك بصفة يومية. كما نشكر بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان على تقريرها عن الزيارة التي قامت بها في الفترة

أن فريق الأمم المتحدة للتنمية والشؤون الإنسانية، برئاسة السيد مارك مالوك براون، تستحق ثناءً خاصاً أيضاً.

ونشكر جميع المانحين وأصدقاء أفغانستان الذين تقدموا لإعادة بناء مؤسساتها، والمساعدة في مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، ومساعدة ملايين اللاجئين الأفغان على العودة إلى وطنهم الأم. كما أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان والاتحاد الأوروبي، من بين آخرين، تستحق الذكر بشكل خاص في هذا الصدد. وتجدر الإشارة أيضاً ببلدان المنطقة، مثل باكستان وإيران، على استضافتها ملايين اللاجئين الأفغان.

إن شعب بنغلاديش يقف إلى جانب الشعب الأفغاني الشقيق في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية - على الرغم من القيود العديدة والمتنوعة التي نواجهها. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أرسلنا إلى أصدقائنا الأفغان مساعدة طارئة بلغت قيمتها مليون دولار أمريكي. ولكن الأهم أننا، بوصفنا شعباً تعددياً وديمقراطياً ينبض بالحياة ويبلغ تعدادده ١٣٠ مليون نسمة، نشاطرنا بعض قصص نجاحنا الاجتماعي الوطني مع شعب أفغانستان، مثل الانتمانات الصغيرة والتعليم الابتدائي غير الرسمي وتمكين المرأة. وتنقل منظماتنا غير الحكومية ومجتمعنا المدني إلى الشعب الأفغاني القيم التي نعتقد أنه لا غنى عنها لتنمية المجتمعات بعد الخروج من الصراع، وإن كنا نقوم بذلك بهدوء وبدون تدخل فضولي. ومن بين هذه القيم، على سبيل المثال لا الحصر، مراعاة منظور الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية، والغذاء مقابل تعليم الفتيات، وتمكين المرأة اقتصادياً، والرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وتحسين الأمهات والأطفال. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تمكين المرأة حيوي لمستقبل أفغانستان ولتهدميش المتطرفين والأفكار والأعمال غير العقلانية.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومختلف المنظمات غير الحكومية. وننوه بالجهود الجدية التي يبذلها الرئيس قرضاي وحكومته، وهم يعملون في ظروف قاسية. وقد حظيت ماليزيا بشرف الترحيب بالرئيس قرضاي مرتين هذا العام لدى حضوره المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في كوالالمبور في شهر شباط/فبراير والدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي في بوتراجايا في تشرين الأول/أكتوبر.

وقد اتضح أن العام ٢٠٠٣ عام مهم لأفغانستان فيما تبدله من جهود لإعادة إحلال الديمقراطية. ويشكل نشر مشروع للدستور على النحو المعلن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تطوراً جديراً بالترحيب الشديد ودليلاً قوياً بالتأكيد على كفاح الشعب الأفغاني من أجل إحداث التغيير والبناء الحقيقي لمؤسسات ديمقراطية قوية و متمتعة بالمصداقية. وترجو ماليزيا مخلصاً أن يتمكن اللويا جيرغا من التداول بشأن مشروع الدستور بسرعة وأن يحالفه التوفيق. ونلاحظ أنه يجري الاضطلاع ببعض العمل في التحضير لإجراء انتخابات على النطاق القومي في العام القادم، رغم أن بعض الشرائح السكانية، وخاصة في منطقة البشتون، قد لا يتسنى إدراجها بالكامل في سجلات الناخبين نظراً للحالة الأمنية السائدة. ويمكن أن ينجم عن ذلك حرمانها من حق الانتخاب وأن يؤدي إلى مزيد من المشاكل في المستقبل. وقد يكون للحالة الأمنية الراهنة أيضاً تأثير على مسار الانتخابات. وهكذا يتحتم أن يواصل المجتمع الدولي وجوده في أفغانستان وأن يستمر في تقديم المساعدة لهذا البلد.

ويرجو وفدي أن تتمتع حكومة أفغانستان المنتخبة المقبلة بالصلاحيات الكاملة لتنفيذ سياساتها العامة الوطنية خدمة لمصلحة طوائف البلد المتعددة الأعراق. علاوة على ذلك، ينبغي توجيه الأولوية لتعزيز رفاه القطاعات الضعيفة بالمجتمع الأفغاني والنهوض بها، وعلى وجه التحديد النساء

من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويرى وفدي التقرير عظيم الإفادة والمساعدة في تحسين فهمنا للحالة في أفغانستان.

ويرى وفدي من دواعي القلق أن الحالة الأمنية في كثير من بقاع أفغانستان لا تزال خطيرة بالرغم من خلع نظام الطالبان منذ عامين. ويبدو أن بقايا النظام السابق قد أعادت تنظيم نفسها وبدأت تسبب المشاكل للحكومة المؤقتة ولل سكان وللوجود الدولي في هذا البلد. كما أفادت التقارير بأن الفصيل المتحالف مع حكمتيار يسبب مصاعب إضافية، ولا سيما في المناطق المتاخمة لكابل مباشرة. وينبغي أن يكون من بواعث القلق المستمر لدى المجتمع الدولي استمرار أمراء الحرب في السيطرة على معظم مناطق البلد وعدم قدرة الحكومة المؤقتة على بسط سلطتها إلا داخل كابل وضواحيها.

فالأمن أهم وجه من الوجوه التي يلزم التصدي لها في أفغانستان إذا أريد لهذا البلد أن يحظى باحتمالات معقولة للنجاح في الجهود التي يبذلها لبناء دولته، وبخاصة في مجال تعزيز الحكم الرشيد والاضطلاع بجهود إعادة الإعمار. ولا تزال المساعدة الأمنية والاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي من الأهمية بمكان في هذا الصدد. ويؤيد وفدي كل التأييد توصية بعثة مجلس الأمن بتعزيز القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى يمكن نشرها خارج كابل. أما الإجراء الجريء الذي اتخذته ألمانيا بنشر جنودها في قندوز فهو جدير بالثناء وينبغي لعناصر القوة الدولية للمساعدة الأمنية الأخرى محاكاته في سائر الأماكن.

ويرى وفدي من الأمور المشجعة للغاية أن بعض التقدم قد أحرز في كثير من المجالات بأفغانستان على مدى العام الماضي، رغم الحالة الأمنية المضطربة. وينبغي في هذا الصدد الثناء على الجهود التي تضطلع بها الحكومة المؤقتة

ولا شك في أن الجهود المستمرة في أفغانستان سوف تكون صعبة وشاقة. ورغم ذلك يشعر وفدي بالثقة في أن الحالة سوف تتحسن تدريجياً بالإصرار الجماعي والالتزام من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة من أجل بناء الدولة والتعمير والتحول إلى الديمقراطية والإدارة الرشيدة. ومن هنا يسر وفدي أن ينضم إلى سائر الوفود في تقديم مشروع القرار الذي عرضه لنوه الممثل الدائم لألمانيا بشأن هذه المسألة الهامة، ونعرب له عن تقديرنا العميق.

السيد أبو العطا (مصر): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمواصلة متابعتها لتطورات الأوضاع في أفغانستان، تلك التطورات التي لا تزال تحظى باهتمام دولي من جانب المجتمع الدولي، ليس فقط لتأثيرها المباشر على السلم والأمن الدوليين، وإنما أيضاً لاستمرار تطلعننا جميعاً إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع الأفغاني على أساس الاحترام الكامل لسيادة واستقلال ووحدة الأراضي الأفغانية.

إن مصر، وهي تتابع عن كثب وباهتمام الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الأفغانية، وإذ تشيد بالتقدم الذي أحرزته في العديد من المجالات بدعم من المجتمع الدولي على النحو الوارد تفصيلاً في تقرير بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفغانستان، ما زال يقلقها وجود عدد من التحديات التي يُخشى أن تصيب العملية السياسية والسلمية بانتكاسات إذا لم يتم التصدي لها بالجدية الكافية والتعامل مع أسبابها في إطار وحدة الهدف والمصير الوطني للشعب الأفغاني.

ونؤكد في هذا الإطار أن تطلع المجتمع الدولي إلى بناء دولة تعددية ديمقراطية في أفغانستان، تمنح حق المشاركة في اتخاذ القرار لكافة فئات الشعب، وتؤمن بسيادة القانون والدستور واحترام حقوق الإنسان، وتحافظ على علاقات حسن الجوار واحترام قواعد القانون الدولي، لا يمكن أن يتحقق في ظل أوضاع أمنية تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار.

والأطفال. وينبغي إسناد أدوار رئيسية للمرأة. كما ينبغي من نفس المنطلق منح الأطفال إمكانيات مناسبة للتعليم والرعاية الصحية والتغذية بشكل ملائم.

وتلاحظ ماليزيا أن مشكلة المخدرات ما زالت تشكل أحد الشواغل الكبرى، وخاصة باستئناس المزارعين الأفغان زراعة الخشخاش. ولا بد من الرجوع عن هذه الحالة دون إبطاء. فلا بد من تزويد المزارعين بمحاصيل بديلة للزراعة يمكن أن تكفل لهم عائدات طيبة. وينبغي أن يتضافر المجتمع الدولي في الوقت ذاته على وقف أمراء الحرب عن تصدير المخدرات غير المشروعة وتوفيرها في السوق العالمية وربما استخدام متحصلاتها في أنشطة إرهابية.

ويؤيد وفدي دعوة البلدان المانحة إلى مواصلة إتاحة الأموال لجهود إعادة الإعمار في أفغانستان. ونلاحظ مع الارتياح النتائج التي أسفر عنها المؤتمر المعني بتوطيد السلام: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان، الذي عقد في طوكيو يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ دعماً للمبادرة الأفغانية من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونعرب عن ترحيبنا بدور البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي لا غنى عنه في تنسيق مبادرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للتعاون في هذا السبيل.

ويود وفد ماليزيا بصفتها ترأس حركة بلدان عدم الانحياز أن يؤكد مجدداً التزام ماليزيا وسائر بلدان حركة عدم الانحياز دون وجل إزاء أفغانستان، ويتجلى ذلك في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الثالث عشر لبلدان دول عدم الانحياز في كوالالمبور في شباط/فبراير الماضي. وفي هذا الصدد، تعرب الحركة عن تصميمها على المساهمة في عملية إعادة إعمار أفغانستان وإصلاح شأنها.

أسرع وقت. سادسا، وأخيرا، التصدي بقوة لكل من تثبت صلتها بزراعة أو تجارة المخدرات أو التعامل معها، وتوفير المساعدة الدولية للإدارة الانتقالية لدعمها في جهود مكافحة انتشار تلك الآفة.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): يكتسي استعراض الحالة السياسية والتقدم المحرز في إعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان بأهمية فائقة في ضوء الجهود المبذولة حاليا لبناء ديمقراطية نابضة ومستقرة وتتمتع بالاكتماء الذاتي الاقتصادي في البلد بعد عقود من عدم الاستقرار وسوء الحكم. ولهذا نرحب بهذه الفرصة للاشتراك في مناقشة هذا البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة.

ويوافق اليوم الذكرى الثانية لاتفاق بون بشأن أفغانستان. وقليل هم أولئك الذين يختلفون على نطاق وعمق التغيرات التي حدثت في أفغانستان منذ ذلك الحين. ويأتي على رأس هذه التغيرات زرع بذور القيم الديمقراطية في أفغانستان. وبدأ الإعلان عن هذه القيم بعقد اجتماع للجمعية الكبرى (اللوي جيرغا). ثم تعززت هذه التغيرات بنشر مشروع الدستور قبل انعقاد الجمعية الدستورية الكبرى، ونأمل جميعا أن تتوج هذه العملية بعقد الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة.

وقد أيدت الهند العملية السياسية في أفغانستان بصفتها أفضل سبيل لكفالة استقرار البلد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب. وكان التقيد بجدول التنفيذ المنصوص عليه في اتفاق بون مؤشرا قويا على نجاح العملية السياسية حتى الآن. ومن الأهمية بمكان المحافظة على المواعيد الزمنية المتعلقة بتنفيذ المراحل المتبقية في العملية السياسية. وهذا من شأنه أن يبرهن على عزم المجتمع الدولي على مواصلة الصمود أمام محاولات العناصر المتبقية من جماعة الطالبان وأصحاب المصالح الأخرى لإخراج هذه العملية عن مسارها.

ومصر إذ ترحب بقرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣) بتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان (إيساف)، باعتبارها عاملاً داعماً لجهود الحكومة الانتقالية في بسط نفوذها وسيطرتها في أنحاء البلاد، تؤكد أهمية تعزيز وإصلاح القطاع الأمني، وتكثيف جهود إعادة الإعمار والإصلاح السياسي والدستوري، لضمان خلق بيئة ملائمة تسهم في إعادة الأمن والاستقرار في أسرع وقت ممكن، وبناء ركائز الدولة الأفغانية البازغة على أساس صلب ومتين.

لا تخطئ عين منصفة حجم الجهود التي يبذلها ممثل الأمين العام في أفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي، وسائر أعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان من أجل مساعدة الشعب الأفغاني إلى الوصول إلى بر الأمان. ومصر إذ تدعو، في إطار الأمم المتحدة، إلى تعزيز دور المنظمة الحوري في أفغانستان، تود أن تؤكد على مجموعة من العناصر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في سبيل تحقيق هدف إعادة بناء الدولة الأفغانية وهي: أولا، أن العملية السلمية في أفغانستان ملك للشعب الأفغاني وحده، وأن مسؤولية الحل السياسي تقع بالأساس على عاتق أبناء هذا الشعب. ثانيا، التأكيد على حق كافة فئات الشعب الأفغاني في المشاركة في الحياة السياسية العامة مع مراعاة الخصوصيات الثقافية، والدينية للمجتمع الأفغاني كسائر المجتمعات. ثالثا، أن المجتمع الدولي مطالب بتوفير أكبر قدر من الدعم المادي والمعنوي لدعم مسار العملية السياسية وجهود إعادة الإعمار في كافة قطاعات الدولة الأفغانية. رابعا، أهمية التعجيل ببناء جيش أفغاني قوي يمثل مختلف قطاعات الشعب ولديه القدرة على توفير الأمن، والاستقرار، وحماية الحدود. خامسا، ضرورة التعجيل ببناء نظام قضائي عادل، وفعال لترسيخ حكم القانون، واحترام الدستور، وضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في

مباشراً لجهود حكومة أفغانستان لبسط سلطتها في كل أنحاء ذلك البلد. كما أنهما يقوضان الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل قطاعات الشعب الأفغاني التي تضررت بصفة خاصة من عدم الاستقرار الذي عانى منه البلد في الماضي. ويذكر تقرير بعثة مجلس الأمن في الفقرة ٢٢ أن هذه المخاطر "تسبب، إلى حد كبير، في إبطاء عملية إعادة الإعمار بالحد من وصول الوكالات الحكومية والوكالات الإنسانية والإنمائية الدولية" إلى المناطق المتضررة. وتختتم البعثة تقريرها بقولها إنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان دون تعاون الدول المجاورة.

وثمة مجال آخر يثير القلق بصفة خاصة وهو مسألة المخدرات في أفغانستان. ولقد وجه مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة الانتباه إلى الزيادة الشديدة في زراعة المخدرات والاتجار بها في أفغانستان. ومما يثير الجزع بصفة خاصة أن منطقة صغيرة من أفغانستان، تتركز أساساً على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، لديها القدرة على توريد ما يقرب من ثلاثة أرباع الهيروين المباع في أوروبا وتقريباً كل الهيروين المباع في روسيا. ومما يثير القلق أيضاً الصلات بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب. وأبرز مؤتمر معني بالمخدرات عقد في باريس في أيار/مايو الصلة بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، وأوصى بإجراءات عاجلة وسريعة ومنسقة لعلاج هذه المشكلة.

ومواصلة الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي في هذه المرحلة البالغة الأهمية في تنمية أفغانستان أمر أساسي. ويجب أن تمضي أنشطة التنمية الاقتصادية والتعمير جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى وقف محاولات جماعة الطالبان وغيرها من القوي السلبية لإعادة التجمع داخل البلد.

ولقد واصلت الهند الإسهام في إعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان. وعلى الرغم من الطلبات الأخرى

وتمثل تنمية المؤسسات الوطنية، والعمل بالنظم الاقتصادية والمالية، وبدء البرامج الاقتصادية وأنشطة التعمير في مجموعها مؤشرات على التقدم السريع المحرز في أفغانستان على امتداد السنتين الماضيتين. ولا بد أن ينسب الفضل في هذه المنجزات بالضرورة إلى شعب أفغانستان بقيادة الرئيس حامد قرضاي وحكومته. وقد حظوا بالدعم الثابت من المجتمع الدولي في جهودهم.

ولسوء الطالع أن رغبة وإرادة شعب أفغانستان القويين للخروج بنفسه وببلده من عصور الظلام التي اتسم بها حكم الطالبان إلى القرن الحادي والعشرين باعتماد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة في العصر الحديث، اعترضت سبيلهما نفس القوي الرجعية التي عاقت البلد في العقود الأخيرة. وقد أبرز التهديد الناشئ عن إعادة تجميع كواد الطالبان ومؤيديهم، ولا سيما في الجزأين الجنوبي والجنوبي الشرقي من البلد في كل تقارير الأمين العام الأخيرة بشأن أفغانستان وفي المناقشات المعقودة في مجلس الأمن.

وخلصت بعثة مجلس الأمن التي عادت من أفغانستان في الشهر الماضي في الفقرة ٣ من تقريرها (S/2003/1074) إلى نتيجة مؤداها أن "انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة الإرهابية، والاقتتال بين الفصائل، والجرائم المرتبطة بالمخدرات" ما زالت تشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تشغل الأفغانين. وكان من بين التوصيات الرئيسية للبعثة أنه ينبغي لكل جيران أفغانستان أن ينفذوا تنفيذاً تاماً إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ومضاعفة جهودهم، ولا سيما في إطار اللجنة الثلاثية، للحفاظ على السلم والأمن، وبخاصة في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الشرقية.

ويمثل الإرهاب والحملة المنظمة لاستهداف المنظمات الدولية، ووكالات المعونة، والمنظمات غير الحكومية تحدياً

السيد سنغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أعربت تركيا من قبل عن موافقتها على البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء العلاقات التاريخية والودية العميقة الجذور التي تربط بين تركيا وأفغانستان، أخذ الكلمة لألقي بالمزيد من الضوء على عدد من النقاط فيما يتعلق بآراء بلدي بشأن التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان.

إن تركيا أحد البلدان المقدمة لمشروع القرار الحالي، الذي نعتقد أنه يعكس بأمانة أوجه النجاح التي تحققت والنكسات التي ووجهت بصدد تنفيذ اتفاق بون..

يتسم الجزء الأخير من مشروع القرار بنفس القدر من الأهمية التي يتسم بها الجزء السابق، الذي يتناول المسألتين السياسية والأمنية. ونأمل أن يبعث النص في مجموعه برسالة قوية تعبر عن التضامن مع شعب أفغانستان وتؤكد من جديد، في نفس الوقت، تصميم المجتمع الدولي على تخفيف المعاناة الإنسانية التي يعاني منها الأفغان والتزامه بذلك.

إننا نشجب بقوة عودة ظهور العنف في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية. ولم تُستهدف عناصر عملية الحرية الدائمة فحسب، بل مختلف المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة ذاتها مما أدى إلى خسائر مأساوية في الأرواح. ونحن نشجب، مرة أخرى، الإرهاب بجميع أشكاله. وتبين أعمال العنف هذه، إضافة إلى التوتر الموجود حاليا في البلد، أنه يتعين علينا أن نعمل فوراً على تعزيز أوضاع الأمن والاستقرار.

وفي قيامنا بذلك، لا بد لنا، سيدي، أن نلتزم بالمبدأ الأساسي المتمثل في عدم تجزئة الأمن. ينبغي معالجة قضايا الأمن في أفغانستان من منظور شامل لكيلا نرى الفراغ الناجم عن أفعالنا وقد ملأته قوي التدمير. وفي هذا السياق يتعين أن يجري العمل في برنامج نزع السلاح والتسريح

على مواردنا، خصصنا ما يصل إلى ٢٧٠ مليون دولار لتعمير أفغانستان. واضطلعنا، في شراكة مع حكومة أفغانستان، بتنفيذ مشاريع في عدد من القطاعات، تمتد من النقل وشركات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الصحة والتعليم والزراعة. وقدمت الهند أيضا إلى حكومة وشعب أفغانستان الخبرة الفنية في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، وتدريب القضاة والشرطة. وقامت الهند، كجزء من أنشطتها للمساعدة، ببدء العمل في عدد من المشاريع الرئيسية للهياكل الأساسية في مجالات نقل الكهرباء، وإنتاج الطاقة الكهربائية المائية، والري، وتشديد الطرق. وتضطلع الهند ببرامجها للمساعدة الاقتصادية في أفغانستان مع إيمانها الراسخ بملكية أفغانستان لأمرها.

ونحن نرى، أنه ينبغي للجهود الخارجية أن تعزز وتدعم مطامح وقرارات الأفغان. ولن يكون بالمستطاع إنشاء صرح أفغانستان المستقلة والمستقرة إلا إذا استطاعت أفغانستان أن تقيم علاقات طبيعية وودية مع جميع الدول، ولاسيما مع جيرانها، ولكن بدون أن يدعي أي بلد بأن له حقوقا خاصة على شعب أفغانستان أو في أراضيها. وتقوم علاقات الهند مع أفغانستان على أساس العلاقات الثنائية ذات الدعم المتبادل. ونحن نهدف ونعمل جاهدين لتعزيز العملية الطبيعية والتاريخية في المنطقة بصفتها وسيلة للمساهمة في استقرارها وتنميتها.

وتقف أفغانستان في الوقت الحاضر عند مفترق طرق دقيق بين الارتداد والحادثة، وبين الفوضى والاستقرار، وبين الظلام والنور. ويرتبط مصير شعب أفغانستان ارتباطا وثيقا بأمن واستقرار المجتمع الدولي، حسبما تبين ذلك في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وليس لدى المجتمع الدولي أي خيار سوى تقديم الدعم لحكومة أفغانستان وشعبها بصدد مساعيها الرامية إلى تمكين بلدهما من تجاوز ظلال ماضيه القريب.

ومن الواضح أنه ينبغي مواصلة التزام المجتمع الدولي الراسخ بمساعدة أفغانستان وشعب أفغانستان. وأثني على العمل الجاد والمخلص الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وكفاح الإدارة الانتقالية الأفغانية في مواجهة تحديات هذه الحقبة التاريخية، وأكد من جديد التزام حكومة تركيا النشط بأمن أفغانستان وإعادة إعمارها ورفاهيتها.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

هذه بالفعل لحظة حاسمة وحيدة التوقيت لتناقش فيها الجمعية العامة الحالة في أفغانستان اليوم، قبل أيام قليلة من وقوع حدث هام، وهو انعقاد اجتماع اللويا جيرغا الدستورية. وغني عن القول، أن إنهاء العملية الدستورية يمثل ركنا أساسيا من أركان استعادة دولة أفغانستان. وتلك العملية التي لم يسبق لها نظير في تاريخ ذلك البلد، الذي مزقته الحرب لفترة طويلة، ستتطلب بذل جهود مضيئة، والتحلي بالصبر، والتسامح، والالتزام القوي والمشارك بالسلام من جانب شعب أفغانستان.

وفي نهاية الأمر، يكمن مفتاح نجاح العملية في إرادة شعب أفغانستان. ولذلك، يسعدنا بصفة خاصة أن نعرب عن أعمق امتناننا للأمين العام السيد كوفي عنان، ولمثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، على جهودهما المثابرة والمستمرة لدعم أفغانستان في هذا المنعطف الحاسم في تاريخ أفغانستان.

والعمل الذي قامت به الإدارة الانتقالية خلال السنتين الماضيتين بصدد تنفيذ اتفاق بون يدعو إلى الإعجاب. ويمكن رؤية علامات واضحة للتقدم المحرز في كل ميدان تقريبا تشارك فيه الأمم المتحدة، وبخاصة الحملة الناجحة لإعادة الأطفال مرة أخرى إلى المدارس، وإصدار عملة أفغانية جديدة، واستعادة النظام المالي، وزيادة الإنتاج

وإعادة الإدماج بحذر مع تجنب إيجاد استثناءات مميزة وأوجه من عدم التوازن غير المحتمل أثناء تنفيذه.

وتعرب تركيا عن ترحيبها بتولي منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قيادة وتنسيق القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وتوسيع نطاق سلطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان في أرجاء البلد يمثل استجابة للاحتياجات الأمنية المعقولة حسبما يشهد على ذلك أيضا قرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣).

وقد عيّن حلف شمال الأطلسي بالفعل السيد حكمت جتين، وزير الخارجية السابق لجمهورية تركيا ورئيس البرلمان التركي، بصفته ممثلا مدنيا رفيع المستوى للناتو في أفغانستان. ومع ترحيبنا بهذا القرار، ونظرا للعلاقة الخاصة التي تربط بين بلدنا وبين شعب أفغانستان، نتمنى له كل النجاح.

ونحن نتابع عن كثب عملية إعادة البناء السياسي الجارية حاليا في أفغانستان. ولعل الأعضاء يتذكرون أن من المتوخى لعملية بون أن تشمل سائر أرجاء البلد، وبذلك، يهدف مبدؤها الأساسي إلى ضمان إتاحة الفرص لجميع الكيانات على قدم المساواة لكي تمثل في الهياكل الحكومية. ويبرهن تاريخ أفغانستان المحاصر على أنه لا ينبغي لأي مجموعة بمفردها أن تسود على المجموعات الأخرى.

ومن ثم، فإننا نولي أهمية قصوى لتوزيع الحقوق والامتيازات بصورة منصفة إضافة إلى ما ينجم عن ذلك من مسؤوليات كيما يتحقق الانتقال على نحو متسق إلى الاستقرار الذي يستحقه شعب أفغانستان. وبالمثل، فإننا نطلب من كل المجموعات في البلد أن تتبع سياسات تتناسب مع الخطة العامة لأفغانستان، لا لتحقيق غاياتها هي فقط حسبما تراه ملائما.

التي قدمتها لبرنامج تسريح المقاتلين السابقين. ونرى أنه ينبغي إعداد خطة واضحة لأنشطة المؤسسات الأمنية.

إن استتباب السلام والاستقرار في أفغانستان يتوقف بدرجة كبيرة على المشاركة المستدامة للمجتمع الدولي في توفير التمويل اللازم للمساعدة الإنسانية وإعادة تأهيل البلد وإعادة بنائه. وموارد المنظمات الدولية الرئيسية والدول المانحة وكذلك قدرات البلدان المجاورة ينبغي أن تشارك في هذه العملية بفاعلية أكبر، حيث أنه لا غنى عنها لتحسين الحالة بعد الصراع.

ويسعدنا أن نلاحظ تأكيد مجتمع المانحين مرة أخرى في اجتماع دبي المنعقد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على التزاماته حيال أفغانستان. وأود أيضاً أنؤكد استعداد حكومة بلدي لتقديم المساعدة في إطار البرامج ذات الصلة للأمم المتحدة، وأن نتقاسم مع السلطات الأفغانية خبراتنا في مجالات مثل إزالة الألغام، وإعادة تأهيل شبكات النقل ونظم الري والتعدين ونقل الطاقة.

ومكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة مهمة أخرى تستدعي اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع الدولي. وأوكرانيا تتشاطر مع الآخرين الشواغل إزاء تزايد زراعة الأفيون في أفغانستان، مما يهدد السلم والأمن في المنطقة ويكفل للمهربين والإرهابيين مصدراً رئيسياً للدخل. وهذه المسألة تسبب قلقاً شديداً لحكومة أوكرانيا باعتبارها بلد عبور محتمل. ومن المؤسف أن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة المخدرات، بما في ذلك توفير سبل بديلة لكسب العيش عوضاً عن زراعة الخشخاش، قد تعثر تنفيذها هذا العام. ونؤكد مجدداً كامل دعمنا للقرار الذي اتخذته الإدارة الانتقالية بحظر زراعة الخشخاش، ونثني على التزامها بمكافحة زراعة الأفيون. وما زلنا نعتقد أن البلد يحتاج إلى مساعدة

الزراعي، وعودة اللاجئين بأعداد غفيرة وطوعاً إلى وطنهم - وهي أكبر عملية من نوعها في العالم خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية.

وترحب أوكرانيا بإعادة إنشاء المؤسسات الحكومية في البلد على نحو تدريجي ولا رجعة فيه. وفي الوقت نفسه نعلم جميعاً أن أفغانستان لا تزال تواجه مشاكل أمنية حادة. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء إمكانية الانتكاس إلى ثقافة أمراء الحرب وحالة الفوضى في بعض أجزاء البلد ويجدون الأمل في أن تسفر التدابير التي تنفذها الحكومة المركزية عن نتائج إيجابية.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لأمن المنطقة أن تلتزم البلدان المجاورة لأفغانستان التزاماً كاملاً، بالدرجة الأولى، بمبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأفغانية واحترام أحكام إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار لعام ٢٠٠٢ (S/2003/1416، المرفق).

ومن الواضح أن التعاون مع المجتمع الدولي وتقديمه الدعم في هذه المرحلة لا تزال لهما نفس الأهمية. وعليه، فلا غنى عن تقديم المساعدة على صون الأمن، في المناطق الرئيسية على الأقل. وأوكرانيا ترحب باتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٥١٠ (٢٠٠٣) الذي يقضي بتمديد ولاية القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية. وإننا نتطلع إلى سرعة تنفيذ هذا القرار.

وتعرب أوكرانيا أيضاً عن كامل دعمها لجهود المجتمع الدولي من أجل إنشاء جيش أفغاني وقوة شرطة وطنيين يحظيان بقبول الأغلبية الساحقة من الشعب الأفغاني. ونثني على الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا وإيطاليا والدول الأخرى على دورها الريادي في توفير التدريب اللازم. ونشيد بحكومة اليابان على المساعدة

الاهتمام والمثابرة في الدفاع عن سيادة دولتهم وسلامتها الإقليمية.

ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات كبيرة أمامنا، كما ينبغي تأمين العملية السياسية وجعلها بلا رجعة. ولا يزال انعدام الأمن والانقسام الطائفي وإنتاج المخدرات يؤثر سلباً على السلام والاستقرار في أفغانستان.

إن لفلول نظام الطالبان وتنظيم القاعدة التي تحاول التجمع من جديد والقيام بأعمال تخريبية في جنوب وشرق أفغانستان بصفة خاصة، هي المسؤولية عن الجانب الأكبر من انعدام الأمن. كما أن الهجمات على مسؤولي الحكومة وموظفي المعونة الدولية تؤدي إلى زعزعة الوضع في تلك المناطق وتعرق أنشطة إعادة البناء. وندين على وجه الخصوص الهجمات التي وقعت مؤخراً على مكاتب الأمم المتحدة وموظفيها وقتل مواطن فرنسي من موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مما أدى إلى سحب ٣٠ من موظفي الأمم المتحدة الأجانب من مناطق واسعة في جنوب وشرق أفغانستان وإغلاق مراكز استقبال اللاجئين في أربع مقاطعات.

غير أن الأنشطة التخريبية هي الأخطر، لأنها تستهدف أيضاً حرمان قطاعات من السكان، خاصة في المناطق التي تسكنها أغلبية من البشتون، من ممارسة حقها في المشاركة الكاملة في العملية السياسية. وإذا نُكِّد على ضرورة تمكين كل المجموعات العرقية الأفغانية، بما فيها البشتون، من التمتع الكامل بحقوقها كمواطنين أفغان، وتمثيلها في الحكومة المركزية بشكل متناسب، نرى أنه ينبغي ألا يُسمح لفلول الطالبان والقاعدة بأن تحبط اتفاق بون أو تعطل تنفيذه.

وتمثل الأنشطة المتعلقة بالمخدرات شاعلاً أساسياً آخر للأفغان وللعديد من البلدان الأخرى، بما فيها بلدي.

دولية أكبر لزيادة قدرته في مجال إنفاذ القانون وتوفير سبل بديلة لكسب العيش لزارعي الأفيون.

ويسعدنا أن نكون من مقدمي مشروع القرار (A/58/L.32) بشأن أفغانستان الذي أعده وفد ألمانيا، البلد الذي لا يزال يقوم بدور بارز في عملية السلام الأفغانية. ونرى أن مشروع القرار هذا دليل آخر على دعم المجتمع الدولي لهدف إقرار السلام الدائم في أفغانستان.

أخيراً، أود أن أشدد على - أو بالأحرى أقترح - أن نطلب إلى الأمين العام أن ينقل مضمون مناقشتنا اليوم وكذلك مشروع القرار الذي سنعتمده لاحقاً إلى رئيس الإدارة الانتقالية في أفغانستان، حامد كرزاي، كرسالة دعم من المجتمع الدولي إلى الشعب الأفغاني.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): خلال العامين الماضيين، قطع الشعب الأفغاني بقيادة الرئيس كرزاي وبمساعدة المجتمع الدولي شوطاً طويلاً نحو التخلص من الطالبان ونبتذ أو عزل الإرهابيين والمتطرفين الذين حكموا بلدهم يوماً بالارهاب. وتم الشروع في طريق جديد نحو إعادة بناء البلد سياسياً واقتصادياً، وثمة معالم هامة على طريق تنفيذ اتفاق بون قد تحققت بالفعل.

وفي الوقت الحالي بلغنا منعطفاً رئيسياً آخر في العملية السياسية. وإذا شهدنا عدداً من التطورات الإيجابية، مثل إصدار عملة وطنية جديدة، وإحراز بعض التقدم في مشاريع إعادة البناء، والتقدم في عملية إصلاح القطاع الأمني، وبدء حملة وطنية لترزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فإننا نرحب بإصدار مشروع دستور للبلاد والإعداد لانعقاد اللويا جيرغا الدستورية. كما أن بدء حملة تسجيل الناخبين استعداداً للانتخابات العامة يمثل تطوراً آخر نرحب به. وعلاوة على ذلك، فقد أسعدنا أن يبدي جميع الأفغان خلال العامين الماضيين قدراً كبيراً من

الوطنية بأهمية كبيرة. ولم تدخر حكومتي جهداً في مساعدة الحكومة الأفغانية في هذا الصدد. فقد عرضنا مساعدتنا الحميدة - التي استخدمت في عدة حالات - في تخفيف وتسوية الاضطراب في مختلف أجزاء أفغانستان.

وعلى نفس المنوال، فإن حكومتي أيضاً تقدر تقديرًا تاماً الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به البلدان المجاورة في مساعدة الحكومة المركزية الأفغانية على الاضطلاع بمهامها. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بإعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كما أننا نبذل أقصى ما في وسعنا بغية السيطرة على الحدود المشتركة مع أفغانستان. ويسرنا أن نلاحظ أن المناطق الأفغانية المتاخمة للأراضي الإيرانية من بين أكثر المناطق هدوءاً. وحكومتنا مصممة على الاستمرار في سياستها لمساعدة الشعب الأفغاني في سعيه لإعادة بناء بلده، كما أنها تفي بالتعهد الذي قطعه في مؤتمر طوكيو.

ونظراً لضخامة المهمة - خاصة بعد سنوات من الفوضى والخروج على القانون، فإن الشعب الأفغاني بحاجة إلى جميع أنواع الدعم المقدم من المجتمع الدولي - الدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي والمتعلق بالأمن. ونحن، أعضاء المجتمع الدولي، ينبغي أن نواصل العمل وأن نساعد الأفغان على إنجاز المهمة، بالرغم من الصعوبات. وينبغي أن تكون الإشارات التي يتلقاها الأفغان من الخارج إشارات تشجيع وأن تكون دالة على التفهم الثابت والمساعدة. ولدى المجتمع الدولي قاطبة، بما فيه البلدان المجاورة لأفغانستان، قدر كبير من المصلحة في سياق التوجه الحالي. وهو يحتاج إلى المحافظة على هذا التوجه بأي ثمن وإلى ضمان أن يصبح لا رجعة فيه.

ولا شك، أن منظومة الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام والممثل الخاص، السفير الإبراهيمي، قد اضطلعت حتى

ورغم الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأفغانية، نشهد اتجاهاً متزايداً في إنتاج المخدرات والاتجار فيها، مع استمرار انفلات اقتصاد المخدرات المتنامي دون كبح إلى حد كبير. ومن الأمور التي تثير الفزع، كما يبين المسح الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أن زراعة الأفيون امتدت إلى مناطق جديدة في أفغانستان وأن المساحة الكلية المعنية على مستوى البلد قد ازدادت. ومن الواضح أن إنتاج آلاف الأطنان المترية من الأفيون ومشتقاته هذا العام قد يؤثر سلباً على الاقتصاد القانوني ويهدد أنشطة إعادة البناء والتقدم السلس في العملية السياسية.

وحيث أن فلول الطالبان والقاعدة من المستفيدين الرئيسيين من أموال المخدرات، فثمة حاجة ماسة إلى أن يساعد المجتمع الدولي الحكومة على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز إنفاذ القانون وكفالة سبل بديلة لكسب العيش. ونظراً لأن من الحقائق المثبتة أيضاً أن مكافحة الاتجار بالمخدرات أكثر فعالية وأقل تكلفة على طول الحدود الأفغانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لأفغانستان على طول طرق التهريب لوقف تدفق المخدرات غير المشروعة. وبلدي أحد البلدان التي تعاني بشكل هائل نتيجة للمخدرات الواردة من أفغانستان. والدعم الدولي لا غنى عنه إذا أريد للحكومة الإيرانية مواصلة مكافحتها القوية للجارية للاتجار بالمخدرات.

ويشكل الخلاف بين الفصائل وأثره الضار على الأمن وإعادة الإعمار في أفغانستان داعياً للقلق. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى زيادة بسط سلطة الحكومة المركزية في جميع أنحاء البلد. ويحظى تعزيز الجيش الوطني الجديد والشرطة الوطنية وشرطة الحدود وغيرهما من المؤسسات المركزية، فضلاً عن سيطرة كابل على العائدات

الآن بدور محوري هام في إعادة بناء أفغانستان - وهو دور ينبغي أن يشاد بهم عليه إشادة كبيرة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن سرورنا بتقديم مشروع القرار الذي عرضته ألمانيا، وعن تقديرنا للوفد الألماني على عمله الممتاز في القيام بإجراء المفاوضات والمشاورات بشأن مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.